ورشة عمل

طرق تفعيل

وثيقة الآراء

للأمير عبدالله بن عبدالعزيز

حول التعليم العالي

١٩-٢١ ذو الحجة ١٤٢٥هـ ٣٠ يناير - ١ فبراير ٢٠٠٥م

المستخلصات العلمية

مركز النشر العلمي
جامعة الملك عبد العزيز
جدة

ورشة عمل
مركز التميز
وثيقة الأزهر
الإمام عبدالله بن عبدالعزيز
حول التعليم العالي

بسم الله الرحمن الرحيم

تحت رعاية

صاحب السمو الملكي

الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

تعقد

ورشة عمل طرق تفعيل وثيقة الآراء
للأمير عبدالله بن عبدالعزيز حول التعليم العالي

المستخلصات العلمية

مركز النشر العالمي
جامعة الملك عبد العزيز
ص.ب: ٨٠٢٠٠ - جدة: ٢١٥٨٩
المملكة العربية السعودية

تقـــــديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلّله الذي قال في كتابه الكريم ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾.

في رحاب جامعة الملك عبد العزيز تنعقد ورشة عمل « طرق تفعيل وثيقة الآراء لصاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز حول التعليم العالي » بناء على توصية من أصحاب المعالي وزراء التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي والتي تستضيف فيها الجامعة نخبة من العلماء والباحثين ورجال المعرفة والتطوير في مجتمعنا الخليجي بصفة خاصة والعربي والعالمي بصفة عامة ليثروا هذه الورشة بأكثر من ستين بحثاً ودراسة علمية تتعلق بتفعيل الآراء الواردة في الوثيقة ويشمل أربعة محاور : الأول حول بناء القاعدة العلمية والتقنية ، والثاني حول تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية ,والمحور الثالث حول تطوير المناهج التعليمية والتدريبية و أما المحور الأخير عن تكثيف التنسيق والتكامل بين المؤسسات التعليمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

لقد كان وما يزال البحث العلمي هو قاطرة التنمية وعماد تقدم الأمم والشعوب ورقيها ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تعزيز التعاون والترابط بين الوزارات والهيئات والقطاع الحكومي والخاص وبين مراكز البحث العلمي في جامعاتنا وتقديم الدعم اللازم وتسخيره في خدمة التنمية .

ولقد حرصت جامعة الملك عبد العزيز بدعم ولاة الأمر حفظهم الله أن تبنى قاعدة علمية وتقنية ومعلوماتية تسير بها نحو مجتمع المعرفة ، مجتمع الإستثمار الأمثل لكافة موارده وتطويعها لخدمة البحث العلمي من أجل التنمية الشاملة .

مع خالص تمنياتي للإخوة المشاركين في الورشة بالتوفيق والإستفادة مما جاء في أوراق العمل وتسخيرها لخدمة وصالح شعوبنا .

والله الموفق ,,,

مدير الجامعة

أ. د. أسامة بن صادق طيب

المحتـــويـــات

تقديم ..... هـ

أهداف ومحاور ..... ط

اللجان المنظمة ..... ع

برنامج ورشة العمل ..... ق

المحور الأول :

بناء القاعدة العلمية والتقنية ١

المحور الثاني :

تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية ٣١

المحور الثالث :

تطوير المناهج التعليمية والتدريبية ٤٩

المحور الرابع :

تكثيف التنسيق والتكامل بين المؤسسات التعليمية في دول مجلس التعاون الخليج العربي ٨٣

فهرس أسماء الباحثين ١٠٧

فهرس العناوين ١١٠

أهـــداف الورشـــة

١- عقد مجموعة من الجلسات العلمية التي تهدف إلى إيجاد طرق وآليات وبرامج لتفعيل وثيقة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز حول التعليم العالي.

٢- توفير ملتقى لخبراء التربية والتعليم المتخصصين في القطاع الحكومي والأهلي لطرح الأفكار ومناقشة السبل الكفيلة بوضع آليات لتطوير التعليم العالي.

٣- تعزيز الترابط بين الجامعات ومؤسسات التعليم بدول مجلس التعاون الخليجي.

٤- إبراز السبل الكفيلة بتطوير البحث العلمي في دول مجلس التعاون الخليجي وتسخيره في خدمة التنمية.

٥- تحديد الاحتياجات التعليمية والتدريبية لمواكبة مخرجات مؤسسات التدريب والتعليم لمتطلبات سوق العمل.

توصيات النص الذي جاء في أصل وثيقة الآراء فيما يخص توحيد التعليم

أعطت الاتفاقية الاقتصادية واستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول المجلس (٢٠٠٠-٢٠٢٥م) أهمية خاصة لبناء قاعدة علمية وتقنية ومعلوماتية ذاتية ومتطورة. ونصت على أن تضع الدول الأعضاء السياسات والآليات المناسبة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي والبحث العلمي والتقني من جهة، واحتياجات العمل والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

وحيث ان التعليم يلعب دوراً هاماً ورئيسياً في عملية التنمية و رقي

الشعوب و تطورها، ويعد من اهم الاستثمارات التي تجنيها دول المجلس، فمن الأهمية بمكان ان نحرص خلال المرحلة القادمة على ان نضع في قائمة اولوياتنا موضوع تطوير المناهج التعليمية والاكاديمية والتدريبية وتنسيقها لضمان تقليص الفوارق وتخريج اجيال خليجية لها نفس الاهتمامات والثقافة والتفكير وتكريس مفهوم مسئولية الفرد في المشاركة في ترابط ونمو المجتمع، وصولا إلى إعداد الكوادر الخليجية القادرة على تحمل مسئولياتها لمواصلة مسيرة البناء والتنمية في مجتمعنا الخليجي.

ومن الأهمية في هذا الصدد استمرار وتكثيف التنسيق بين المؤسسات التعليمية المختلفة في دول المجلس بل و زيادته للوصول إلى تقاربها وتكاملها والعمل على وضع خطط تعليمية متكاملة موحدة، واستمرار التواصل بين دول المجلس في مجال تقريب وتوحيد المناهج للمواد العلمية والأدبية والتربية الوطنية لتعزيز الترابط والتكامل بين نظم التعليم في دول المجلس.

توصيات الفريق المختص بوضع المرئيات والمقترحات فيما يتعلق بالجانب التعليمي من قرار المجلس الأعلى الخاص بوثيقة الآراء المقدمة من صاحب السمو الملكي الأمير/ عبد الله بن عبد العزيز آل سعود.

أولاً: بناء القاعدة العلمية والتقنية

١- التركيز على العلوم والرياضيات وتدريس الحاسوب والتقنية وتطوير مناهجها.

- تعميم ثقافة تقنية المعلومات والاتصالات في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي.
- تبني استخدام التعليم الإلكتروني
- الاستغلال الأمثل لاستخدامات الحاسب الآلي في العملية التعليمية.

- تطوير الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في مجال طرق التدريس وتقنية المعلومات والاستفادة من المراكز المتخصصة الموجودة في بعض الجامعات في دول المجلس.

٢- زيادة الإنفاق على البحث العلمي وتوفير البنية التحتية اللازمة له.

- زيادة ميزانية البحث العلمي في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي.
- توجيه البحث العلمي لخدمة التنمية في دول المجلس
- توفير الإمكانات المادية والبشرية والتحديث المستمر لأجهزة البحث العلمي لكي تستطيع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من تنفيذ خططها الاستراتيجية للبحث العلمي.
- استحداث الوظائف ووضع الأنظمة وتوفير الحوافز التي تشجع أعضاء هيئة التدريس على التركيز والاهتمام بالبحث العلمي.
- وضع آلية عملية لإيجاد شراكة فعلية بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص بهدف مساهمته في تحمل بعض تكاليف البحث العلمي.
- إنشاء قاعدة معلومات عن الباحثين وتخصصاتهم في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي.

٣- زيادة التخصصات العلمية والهندسية وإعداد العلماء والباحثين.

- زيادة استيعاب التخصصات الطبية والعلمية والهندسية.
- التوسع في إنشاء الكليات والجامعات بما في ذلك الأهلية منها، وفقاً لاحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.
- التوسع في برامج الدراسات العليا لا سيما في التخصصات الطبية والهندسية والعلمية.
- قيام الكليات العلمية بتنظيم زيارات لطلبة المرحلة الثانوية لتوعيتهم وتنويرهم بالتخصصات العلمية والهندسية.

ثانياً: تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية

١- تقليص التخصصات النظرية وزيادة التخصصات العلمية والتطبيقية والفنية.

- إعادة هيكلة تخصصات التعليم العالي بما يتفق مع متطلبات التنمية وسوق العمل في دول المجلس.
- توجيه مزيد من المبتعثين لدراسة التخصصات العلمية والتطبيقية والفنية.
- إعادة تأهيل الخريجين الذين لم يستوعبهم سوق العمل بما يتلاءم مع احتياجاته.

٢-التوسع في إنشاء الكليات التقنية.

- قيام الجهات المعنية بدول المجلس بتعميم نموذج الكلية التقنية ليصبح نمطاً أساسياً من انماط التعليم العالي.
- تحفيز القطاع الخاص للاستثمار التعليمي في مجال الكليات التقنية والعمل على مواءمة وتطويع تلك النماذج بما يتلاءم مع ظروف واحتياجات دول المجلس.

٣- إشراك القطاع الخاص في وضع الخطط والسياسات التعليمية والتدريبية.

- إشراك القطاع الخاص في عضوية مجالس الجامعات والكليات والأقسام بهدف تفعيل دوره وتشجيعه على الإستثمار في التعليم العالي.
- تفعيل استشارة القطاع الخاص لإبداء رأيه ومقترحاته حول البرامج الأكاديمية والبحثية والتدريبية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بدول المجلس.
- التوسع في صيغ ونماذج التعليم التعاوني بما يحقق التفاعل بين منسوبي

القطاع التعليمي ومنسوبي القطاع الخاص ويخدم العملية التعليمية والتدريبية.

ثالثاً - تطوير المناهج التعليمية والتدريبية

١- تطوير مناهج التعليم وبخاصة مناهج اللغة العربية والعلوم والرياضيات.

- زيادة التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم العام بدول المجلس بما يعزز المهارات والكفايات المهنية لمعلمي مراحل التعليم العام وبخاصة معلموا اللغة العربية والعلوم والرياضيات عن طريق تقديم برامج تدريبية متطورة.

٢- التركيز على تنمية مهارات التفكير والمهارات العلمية.

- تبني السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى دعم الأنشطة والبرامج التي تنمي التفكير الابداعي في مختلف مراحل التعليم ومؤسساته.
- التركيز على الجوانب العملية التثقيفية في المواد والمقررات الدراسية بما يساهم في تنمية المهارات العملية.

٣-الاهتمام بإعداد المعلمين وتأهيلهم.

- وضع المعايير العلمية والحوافز المناسبة التي تستقطب المتميزين من خريجي المرحلة الثانوية لكليات التربية وإعداد المعلمين.
- تطوير برامج لإعداد المعلمين في كليات التربية بما يحقق رفع الكفايات المهنية والعلمية والثقافية لهم.
- تطوير الأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس في كليات التربية وإعداد المعلمين.

رابعاً- تكثيف التنسيق والتكامل بين المؤسسات التعليمية في دول المجلس

١- زيادة التواصل وتبادل الخبرة وتكامل الموارد والإمكانيات بين مؤسسات التعليم.

- الاسراع في تنفيذ المشاريع المشتركة المقرة من المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين (مسقط ،ديسمبر ٢٠٠١م).
- الإستفادة من الخبرات والتجارب المتميزة في بعض الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والابتعاد عن التكرار، تكاملاً للجهود ومنعاً للهدر.
- تعزيز عمل لجان عمداء الكليات المتناظرة واللجان الأخرى العاملة في مجال التعليم العالي بين دول المجلس.
- التنسيق بين المراكز البحثية الموجودة في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي وبين مؤسسات ومراكز البحوث الوطنية في دول المجلس.
- التنسيق المشترك بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي لتنفيذ البرامج والمشاريع البحثية ذات الأولوية والفائدة المشتركة تعليمياً لدول المجلس.

٢- ايجاد آلية للتنسيق بين اللجان المشرفة على العمل المشترك في قطاع التعليم.

- يشرف على العمل المشترك في مجال التعليم في دول المجلس عدد من اللجان ففي قطاع التعليم العام يتولى المؤتمر العام لمكتب التربية العربي لدول الخليج (وزراء التربية والتعليم) التنسيق لذلك، وتتولى لجنة وزراء التعليم العالي والبحث العلمي التنسيق في مجال التعليم العالي، فيما تتولى لجنة مسئولي التعليم الفني والتدريب المهني التنسيق فيما يتعلق بالتعليم الفني والتدريب المهني، ولكون التنسيق بين هذه اللجان

سيحقق مزيداً من الفاعلية في دعم مسيرة العمل المشترك ، يوصي الفريق بالآتي:

- التمثيل المشترك بين هذه اللجان أثناء اجتماعاتها.
- تبادل القرارات والتوصيات.
- التأكيد على أهمية التنسيق بين الجهات المشرفة على التعليم داخل كل دولة.

خامساً - الاهتمام بقضايا العمل التربوي المشترك

١- صياغة رؤية شاملة للعمل التربوي المشترك.

- يرى الفريق أن وضع الرؤية الشاملة تحتاج إلى كثير من الجهود حيث انه يرمي من ذلك إلى وضع إستراتيجية طويلة المدى مما يدعوا إلى إشراك اكبر عدد من المختصين وذلك من خلال تنظيم مؤتمرات وندوات متخصصة وورش عمل ودعوة المختصين في دول المجلس للمساهمة الفعلية فيها لصياغة رؤية مشركة.

٢- العمل على تطوير الآليات والأدوات التنظيمية والإدارية المناسبة لتطبيق مايتوصل إليه المجلس الأعلى واللجان الوزارية من قرارات.

- يرى الفريق ان هناك غيابًا واضحًا لآلية المتابعة للقرارات الصادرة من المجلس الأعلى وعدم وضوح المسئوليات للجهات المتعلقة بالتنفيذ، مما يعطل ويؤخر تنفيذ القرارات.
- وضع آلية محددة لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى وربطها ببرنامج زمني محدد.
- التأكيد على أهمية تماثل وتوحيد مستوى التمثيل في كافة لجان العمل المشترك.
- التأكيد على أهمية دور الأجهزة المختصة في الدول الأعضاء في المتابعة والتنفيذ.

اللجان المنظمة لورشة عمل و ثيقة الاراء لصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز حول التعليم العالي

اللجنة العليا :

١ مدير الجامعة رئيساً
٢ وكيل الجامعة للتطوير نائباً للرئيس
٣ وكيل الجامعة
٤ عميدة شطر الطالبات
٥ رئيس الجنة العلمية
٦ رئيس اللجنة المالية
٧ رئيس لجنة الخدمات المساندة
٨ رئيس لجنة التسجيل والسكرتارية
٩ رئيس لجنة المعرض والمطبوعات
١٠ رئيس لجنة العلاقات العامة والإعلام
١١ أ.د. إبراهيم بن اسماعيل كتبي (أميناً للجنة)

اللجنة العلمية

١ د. سمير بن أسعد مرشد رئيساً
٢ د. سهيل بن هاشم صوان
٣ د. حسن بن عايل احمد يحيى (كلية المعلمين بجدة)
٤ د. عبدالله بن عبدالغني صيرفي (جامعة أم القرى)
٥ د. سميرة بنت هاشم باروم
٦ أ.د إسماعيل بن خليل كتبخانه
٧ أ.د. عبدالرحمن بن أحمد صائغ (مستشار الادارة التعليمية بالامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي)

٨ د. محمد بن عبدالرحمن داعوس

٩ أ. محسن مبارك الدوسري (مدير الادارة التعليمية بالامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي)

اللجنة المالية

١ المشرف العام على الشؤون المالية والإدارية

٢ المراقب المالي

٣ مدير عام الإدارة المالية

لجنة الخدمات المساندة :

١ أ.د. وليد بن حسين أبو الفرج رئيساً

٢ د. محمد بن خميس باسلامة

٣ د. إبراهيم بن حمدان اللحياني

٤ المشرف العام على التشغيل و الصيانة

٥ مدير قاعة الاحتفالات و مركز المؤتمرات

٦ مدير إدارة مركز وسائل و تكنولوجيا التعليم

٧ أ. عفة بنت محمود جنيد

لجنة التسجيل والسكرتارية

١ أ.د. سعد الله بن قاري عزيز رئيساً

٢ د. علي بن حسين مرفق

٣ د. طلال بن مسلط الشريف

٤ د. تحية بنت عبدالله ميمني

٥ د. عبد الفتاح بن سليمان مشاط

٦ أ. جابر بن إدريس دويد

لجنة المعرض والمطبوعات :

١ د. عبدالرحيم بن عبدالرحمن كنسارة رئيساً
٢ مدير مركز النشر العلمي
٣ د. عبدالرحيم بن عبدالرحمن سمرقندي
٤ د. محمد بن رضا أمين خياط
٥ د. ابراهيم بن عبدالمحسن البديوي
٦ م. عبدالرؤوف عبدالله سيت

لجنة العلاقات العامة والاعلام :

١ د. عبدالله بن مصطفى مهرجي رئيساً
٢ د. مبارك بن واصل الحازمي
٣ المشرف العام على إدارة العلاقات العامة والإعلام
٤ د. عواطف بنت أمين يوسف
٥ أ. عبدالعزيز بن راجح الشريف
٦ د. حنان بنت علي باطرفي

برنامج ورشة عمل طرق تفعيل وثيقة الآراء
للأمير عبد الله بن عبد العزيز حول التعليم العالي

١٩ - ١٤٢٥/١٢/٢١هـ الموافق ٣٠ يناير - ١ فبراير ٢٠٠٥م

الاحد: ١٤٢٥/١٢/١٩هـ الموافق ٢٠٠٥/١/٣٠م

حفل الافتتاح : (الساعة الواحدة ظهراً)

المعـــــرض : بعد حفل الافتتاح حتى الساعة ٢٠,٠٠

التسجيـــل : بعد حفل الافتتاح الى الساعة ٢٠,٠٠

الأثنين: ١٤٢٥/١٢/٢٠هـ الموافق ٢٠٠٥/١/٣١م

التسجيل : ٨:٠٠ - ٨:٣٠

محاضـرة عامـــــة : ٨,٣٠ - ٩,٠٠ القاعة (أ)

"New Knowledge for a Global Community"

د. توماس ولكينسون

مدير معهد التعليم عن بعد، جامعة فيرجينيا تيك ،
الولايات المتحدة الامريكية.

أوراق عمل المحور الأول : ٩,٠٠ - ١٠,٢٠ قاعة (أ)

٩,٠٠ - ١٠,٢٠ قاعة (ب)

٩,٠٠ - ١٠,٢٠ قاعة (ج)

استـراحـــة ١٠,٢٠ - ١٠,٤٠

محاضـــرة عامـــــــة : ١٠,٤٠ – ١١,١٠ قاعة (أ)

«التعليم عن بعد ... أفاق تطوير وتضامن: نموذج جامعة الملك عبد العزيز»

أ.د. أسامة بن صادق طيب ،

مدير جامعة الملك عبد العزيز

محاضـــرة عامـــــــة : ١١,١٠ – ١١,٤٠ قاعة (أ)

"Reform of Higher Education in Japan – Fostering Responsiveness to the Society"

Prof. Jun Oba

معهد البحث للتعليم العالي ، اليابان

حلقـــة نقـــــاش : ١١,٤٠ – ١٢,٤٠ قاعة (أ)

« بناء القاعدة العلمية والتقنية »

رئيس الجلسة / أ. د. مدني عبدالقادر علاقي ، وزير الدولة سابقًا

مقرر الجلسة/ د. سعد بن محمد الحريقي ، وكيل جامعة الملك فيصل للشؤون الاكاديمية.

المحاورون : د. سعود بن ناصرالريامي ، رئيس جامعة السلطان قابوس – د. خالد بن عبد الرحمن الحمودي ، مدير جامعة القصيم – م. علي بن سعيد الخريمي ، نائب رئيس شركة سابك للابحاث والتقنية.

صلاة الظهر و غداء خفيف ١٢,٤٠ - ١٣,٣٠

محاضـــرة عامـــــــة : ١٣,٣٠ – ١٣,٥٠ القاعة (أ)

« دور الجامعات والكليات الأهلية في تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم وإحتياجات سوق العمل »

د. عبد الله بن صادق دحلان ،

رئيس مجلس الأمناء ، كلية إدارة الأعمال بجدة

أوراق عمل المحور الثاني : ١٣,٥٠ – ١٥,١٠ قاعة (أ)

١٣,٥٠ – ١٥,١٠ قاعة (ب)

حلقـــة نقـــــاش : ١٥,١٠ – ١٦,١٠ قاعة (أ)

« تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية »

رئيس الجلسة / أ.د. غازي بن عبيد مدني

مقرر الجلسة / د. هاشم بن بكر حريري ، وكيل جامعة أم القرى للشئون الأكاديمية

المحاورون : أ.د. رفيعه بنت عبيد غباش، مديرة جامعة الخليج – د. سعد بن عطية الغامدي ، نائب الرئيس التنفيذي لشركة عبد اللطيف جميل – أ. أسامة بن عبد الله الخريجي ، رجل أعمال

الثلاثاء: ١٤٢٥/١٢/٢١هـ الموافق ٢٠٠٥/٢/١م

التسجيـل : ٨:٠٠ – ٨:٣٠

محاضـرة عامـــــة : ٨,٣٠ – ٩,٠٠ القاعة (أ)

« المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل »

أ.د. خالد بن صالح السلطان ،

مدير جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

أوراق عمل المحور الثالث : ٩,٠٠ – ١٠,٢٠ قاعة (أ)

٩,٠٠ – ١٠,٢٠ قاعة (ب)

٩,٠٠ – ١٠,٢٠ قاعة (ج)

استـراحـــة ١٠,٢٠ - ١٠,٤٠

محاضـرة عامـــــــة : ١٠,٤٠ - ١١,١٠ قاعة (أ)

"The UNDP / RBAS Project for Assessing the Quality of Education in Arab Universities: The Methods the Findings and the Outcomes"

د. عصام النقيب ،

مستشار التعليم العالي لبرامج الأمم المتحدة للتنمية، بريطانيا

محاضـرة عامـــــــة : ١١,١٠ - ١١,٤٠ قاعة (أ)

«العمليات المعرفية وغير المعرفية بالتعليم الإلكتروني»

أ. د. بشيرة إبراهيم طعمة ،

مستشار مكتب التربية الدولي ، اليونسكو ، جنيف

حلقـــة نقـــــاش : ١١,٤٠ - ١٢,٤٠ قاعة (أ)

« تطوير المناهج التعليمية والتدريبية »

رئيس الجلسة / د. عبد الله بن محمد الفيصل ، مدير جامعة الملك سعود

مقرر الجلسة / د. عبد الله بن محمد الصارمي ، وكيل وزارة التعليم العالي، بسلطنة عمان

المحاورون : د. علي ناصر الغفيص ، محافظ المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني – د. حمود المضف مدير الهيئة العامة للتعليم التطبيقي و التدريب بالكويت – أ. حسين علي شبكشي ، رجل اعمال وكاتب صحفي

صلاة الظهر و غداء خفيف ١٢,٤٠ - ١٣,٣٠

محاضـرة عامـــــــة : ١٣,٣٠ – ١٣,٥٠ القاعة (أ)

« تكثيف التنسيق والتكامل بين المؤسسات التعليمية في دول مجلس التعاون»

د. إبراهيم بن مبارك الدوسري

مستشار الامين العام لشؤون التعليم – الأمانة العامة لدول مجلس التعاون

أوراق عمل المحور الرابع : ١٣,٥٠ – ١٥,١٠ قاعة (أ)

١٣,٥٠ – ١٥,١٠ قاعة (ب)

حلقـــة نقـــــاش : ١٥,١٠ – ١٦,١٠ قاعة (أ)

«تكثيف التنسيق والتكامل بين المؤسسات التعليمية في دول مجلس التعاون»

رئيس الجلسة / أ. د. عبد الله بن محمد الراشد ، مدير جامعة الملك خالد

مقرر الجلسة / د. ميثاء بنت سالم الشامسي، مساعد نائب مدير جامعة الامارات العربية المتحدة لشئون البحث العلمي

المحاورون : د. عبد الله بن عقله الهاشم، مدير عام قطاع شئون الإنسان والبيئة، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون – د. محمد بن حسين السادة ، وكيل وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين – د. سعيد بن محمد المليص ، المدير العام لمكتب التربية العربي بدول الخليج

الجلســـة الختاميـــة : ١٦,١٠ – ١٦,٤٠ قاعة (أ)

التـــوصيـــــات

رئيس الجلسة / د. خالد بن محمد العنقري، وزير التعليم العالي، المملكة العربية السعودية

مقرر الجلسة / أ. د. سالم بن أحمد سحاب، وكيل جامعة الملك عبد العزيز للتطوير

نموذج تعليمي جديد متعدد الوسائط مبني باستخدام أساليب التعليم الالكتروني الموائمة والانترنت لتدريس مواد علوم الحاسبات

عبد الحميد محمد رجب
جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية

إن من أهم التحديات التي تواجه العملية التعليمة في مجتمع المعلومات هو القدرة على استكشاف الطرق الجديدة للتعليم، واستنباط حلول تستند إلى معرفة الوسائل التكنولوجية الحديثة المستخدمة في التعليم، والتمكن من تصميم بيئة مناسبة للتعليم التفاعلي ، والإبداع في استخدام مثل هذه الطرق واستثمارها وإخضاعها لحاجات المتعلمين. ويعتبر التعليم الالكتروني (e-Learning) واحدا من أهم هذه الطرق. وهو أحد الوسائل التعليمية التي تعتمد على الوسائط الالكترونية لإتاحة المعرفة لطلاب العلم الذين ينتشرون خارج القاعات الدراسية. وذلك باستخدام آليات الاتصال الحديثة كالحاسب و الشبكات و الوسائط المتعددة و بوابات الإنترنت من أجل إيصال المعلومات للمتعلمين بأسرع وقت و أقل تكلفة و بصورة تمكن من إدارة العملية التعليمية و ضبطها و قياس و تقييم أداء المتعلمين. وقد أتاحت لنا تقنيات الوسائط المتعددة ومواقع الانترنيت المتقدمة المقدرة علي تقديم و بناء نموذج تعليمي موائم يراعي الفروق المعرفية لدى الطلاب ويحقق احتياجاتهم ورغباتهم ويرفع مستوى التعليم لديهم.

ويقدم البحث مقترحا جديدا لبناء نموذج تعليمي الكتروني موائم مبنى باستخدام الوسائط المتعددة، يستخدم كموقع على شبكة الانترنيت لتدريس مواد علوم الحاسبات وخاصة شبكات الحاسب والرسم بالحاسب والتي يتم تدريسها بقسم علوم الحاسبات بجامعة الملك عبد العزيز بجدة. ويتكون النموذج التعليمي المقترح من تسعة مكونات أساسية تشتمل على عارض لمحتويات المنهج لعرض النصوص ، وعارض الإرشادات tutorial ، ومولد الاختبارات الذي يستطيع

إنشاء أسئلة متعددة الاختيارات، وضابط الوقت الذي يمكن منه تحديد زمن الاختبار، ومدقق الاختبارات الذي يصحح الاختبار ويعطى نتيجة فورية، وعارض الفيديو لعرض أجزاء تعليمية لتوضيح أجزاء عملية من المنهج، وقارئ النصوص الذي يقدم قراءة مسموعة للنصوص الكترونيا ، ومنفذ المحادثات والدردشة chatting الذي بواسطته يستطيع الطلاب مناقشة المادة العلمية بينهم ومع المعلم ، ومدير النظام الذي يتحقق من اسم الطالب إن كان مسجلا في الفصل الدراسي أم زائرا للموقع.

ومن المزايا الجديدة لهذا النموذج انه صمم أخذا في الاعتبار أشكال التعليم Learning Styles الأساسية، والتي تنمى التعليم لدى الطلاب عن طريق تقديم محتوى الدروس بالنص والصورة (مرئيات) ، وبالنصوص المقروءة (المسموعة) والفيديو (المسموعة والمرئية) ، وكذلك توفير العمليات والأوامر اللازمة لأجراء المناقشات الحوارية، وتنمية الخبرات عن طريق الاختبارات ذات المستويات المتعددة.

ويمتاز أسلوب التعليم الإلكتروني الموائم، كما يقترح البحث المقدم، بمراعاة الفروق الفردية بين الطلاب و تمكينهم من إتمام عمليات التعلم في بيئات مناسبة لهم و التقدم حسب قدراتهم الذاتية. وكذلك إتاحة الفرصة لهم للتفاعل الفوري إلكترونيا فيما بينهم من جهة و بينهم وبين المعلم من جهة أخرى من خلال البريد الإلكتروني و مجالس النقاش و غرف الحوار . كما يؤدى ذلك إلى نشر ثقافة التعلم و التدرب الذاتيين في الجامعة و التي تمكن من تحسين و تنمية قدرات الطلاب بأقل تكلفة و بأدنى مجهود. ورفع شعور و إحساس الطلاب بالمساواة في توزيع الفرص في العملية التعليمية وكسر حاجز الخوف و القلق لديهم و تمكينهم من التعبير عن أفكارهم و البحث عن الحقائق و المعلومات بوسائل أكثر و أجدى مما هو متبع في قاعات الدرس التقليدية. كما يحقق النظام المقترح أيضا سهولة الوصول إلى المعلم خارج أوقات العمل الرسمية ، وكذلك تخفيض الأعباء الإدارية للمقررات الدراسية من خلال استغلال الوسائل و الأدوات الالكترونية في إيصال المعلومات و الواجبات للمتعلمين و تقييم أدائهم.

أثر التطور التقني على تحسين جودة العملية التعليمية والإرتقاء بجودة الخريجين في ضوء المعايير الدولية للإعتماد الأكاديمي

د.هاشم بن حمزة نور
كلية العلوم المالية والإدارية – جامعة طيبة

يسعى البحث الى تقييم الآثار المتولدة عن إستخدام التقنيات الحديثة على رفع كفاءة وفعالية الأداء التعليمي سواء من الزاوية الوقتية أو الملائمة وجودة الأداء وأنطلقت فكرة البحث عن المشاكل العملية التي تواجه تطبيق معايير الجودة في العملية التعليمية سواء كانت متعلقة بهيكل المناهج في إطار تكاملي يحقق الهدف ، أو تنمية وتطوير أعضاء هيئة التدريس ورفع مقدرتهم على الإستخدام الكفء والفعَال للتقنيات الحديثة بما يساهم في تحقيق المستهدف ، أو فيما يتعلق بالصورة الذهنية للعملية التعليمية الواجب إرسائها وترسيخها في ذهن الطالب بما يتوافق مع متطلبات المرحلة الحالية المتسمة بسرعة التغيير والتطور . ويساهم في التحول من بيئة التعليم المادي إلى بيئة التعليم الواقعي والعملي . ويهدف البحث لإجراء مراجعة وتحليل للأبحاث المرتبطة بدراسة أثر التطور التقني على الجوانب المختلفة للعملية التعليمية ، للتعرف على أنسب التقنيات الممكن الإعتماد عليها في تطوير العملية التعليمية وبما يتفق مع طبيعة وثقافة المجتمع السعودي ، والأهداف الإستراتيجية التي تسعى الدولة لتحقيقها على المستويات الثلاثة ، إجتماعية وإقتصادية وسياسية ، وبما يؤدي في النهاية إلى تعظيم العائد على الإستثمار في رأس المال المعرفي.

كما يهدف البحث إلى وضع إطار عمل إرشادي للقائمين بالتدريس والباحثين ، يوضح التقنيات الأكثر ملاءمة لتحقيق الكفاءة والفعالية في ظل العوامل المؤثرة في تلك العملية . ويحفزهم لإحداث التطوير المتزامن للإنتقال من الحفظ والتلقين إلى خلق تفكير إبداعي من خلال تطوير طرق الأداء ودعم التعليم عن بعد بإستخدام التقنيات الملائمة .

وتتطلب طبيعة معايير الإعتماد الأكاديمي التي وضعتها الجمعية الدولية لتطوير التعليم الإداري (AACSB) بذل جهود حثيثة لتطوير ورفع كفاءة الأداء التعليمي بإعتباره محور الإرتكاز لتحقيق الهدف النهائي ممثلاً في تكوين الكوادر البشرية المؤهلة لخدمة المجتمع ، الملمة بالأسس والمفاهيم والمبادىء العلمية ، والقادرة على تطبيقها بكفاءة وفعالية ، من خلال تنمية قدرتها على التفكير الإبداعي . وهو ما يتطلب ضرورة التحويل من الأسلوب التقليدي للأداء إلى الإستفادة من الطاقات الهائلة الكامنة في التقنيات الحديثة ، لما لها من تأثير على تطوير وتحسين العناصر المكونة للأركان الأربعة للعملية التعليمية (عضو هيئة التدريس – الكتاب ، المنهج – الطالب – البيئة المحيطة للعملية التعليمية). وترجع أهمية البحث إلى سعيه لوضع الأسس التي تتضمن التغلب على المشاكل التي تواجه تطوير العملية التعليمية . من خلال دراسة الآثار المحتملة لإستخدام التقنيات الحديثة على أركان وعناصر العملية التعليمية ، في ضوء الظروف البيئية السائدة في المجتمع السعودي ، والأهداف الإستراتيجية التي تسعى الدولة لتحقيقها . ووضع إطار إرشادي يساعد القائمين على التعليم على الإدراك المسبق للأثر المتوقع من إستخدام الأساليب والأدوات الحديثة على كفاءة العملية التعليمية ، وهو ما يساهم في تطوير قدرات المؤسسات التعليمية على تطبيق معايير الإعتماد الأكاديمي ومن ثم تحقيق مستويات عالمية من جودة الأداء.

The Use of Software Tools for Chemical Engineering Education Students' Evaluations

Nader Al-Bastaki, Abderrahim Abbas and **Hussain Al-Madani**
College of Engineering, University of Bahrain, Bahrain

The last two decades have witnessed a rapid decline in the computer price/performance ratio and the development of fast, reliable and user-friendly computer packages. These developments have made computers within the reach of organizations and people who were deterred by cost or complex mathematics and programming expertise. The ease of use and enhanced capabilities of general-purpose software, like Mathcad or Matlab, have made it possible for engineers who have limited or no formal training in programming to solve relatively complex problems using computers.

The available computing tools have led to large changes in the industrial world. In contrast, the typical engineering educator has been slow to incorporate computer-based concepts in the curriculum and training methods. The reasons for this situation has been attributed to a number of factors, which include the lack of computer literacy/inclination amongst certain staff and the way popular textbooks are written.

The main objective of this paper is to present our experience with and students' evaluations of three commercial software packages which we, at the Department of Chemical Engineering of the University of Bahrain, have been using as teaching aids.

These packages are the process control training software Control Station (www.control.station.com), the process flow sheeting package HYSYS (www.hyprotech.com) and the general-purpose computational package Mathcad (www.mathsoft.com). The paper concludes that use of multimedia and software packages enhances teaching and learning. In particular, the students learn more and faster and hence they allow the teacher to cover more material in the precious time allocated for the course.

دور التقويم الذاتي في تحقيق الجودة في مخرجات البرامج الأكاديمية

محمد بن سعد آل حمود
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية

التقويم عملية مستمرة تعنى بجمع المعلومات وتحليلها بشكل دوري للتعرف على مواطن القوة والضعف بهدف تحسين الأداء وتمثل أساساً للتطوير وضمان الجودة. وتركز التوجهات العالمية الجديدة في التعليم العالي على تقويم مخرجات التعليم بهدف مقارنتها بأهداف البرامج الأكاديمية ومدى تحقيقها لهذه الأهداف. حيث أن جودة المدخلات التعليمية من مناهج وأعضاء هيئة تدريس ومنشآت، مع أهميتها، تحدد فقط قدرة البرنامج الأكاديمي وإمكاناته، إلا أنها لا تضمن بالضرورة جودة مخرجاته إلا إذا تم إثبات ذلك عن طريق قياس جودة هذه المخرجات، وهنا يأتي دور عملية التقويم المستمر للمخرجات التعليمية. حيث تعتبر هذه العملية الإمكانات التعليمية وسائل وليست غايات في حد ذاتها وتركز على جودة المخرجات للتأكد من أن الإمكانات التعليمية المتوفرة حققت الغرض منها بما يضمن الجودة في التعليم.

وقد أصبحت عملية التقويم الذاتي للبرامج متطلبا أساسيا لكل البرامج الأكاديمية في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بهدف تطوير هذه البرامج وتحسين مخرجاتها. حيث تم الإنتهاء من أولى مراحل التقويم الذاتي في الجامعة بسبعة برامج أكاديمية ثم تبعها إحدى عشر قسما أكاديميا تعمل حاليا على إعداد تقارير التقويم الذاتي لبرامجها.

يهدف هذا البحث إلى عرض تجربة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في التقويم الذاتي لبرامجها الأكاديمية ودور ذلك في تحقيق أعلى معايير الجودة في مخرجاتها التعليمية.

فعالية برنامج تدريبي مصمم باستخدام الحاسوب في تنمية الثقافة الاختبارية لدى المعلمين في أثناء الخدمة بسلطنة عمان(دراسة عبر التخصصات)

علاء الدين متولي، خلف حسن الطحاوي، جورج قسطانيان،
أحمد بن جمعة الريامي
كلية التربية، صور، سلطنة عمان

تم تصميم برنامج تدريبي باستخدام الحاسوب بهدف تنمية الثقافة الاختبارية لدى المعلمين في أثناء الخدمة في سلطنة عمان.

وتفيد الدراسة الحالية الفئات الآتية:

١- مخططي المناهج في تصميم برامج تدريبية في مختلف التخصصات الدراسية مماثلة للبرنامج الحالي.

٢- موجهي المواد الدراسية المختلفة بمديريات التربية والتعليم في سلطنة عمان في تدريب المعلمين حديثي التخرج للتمكن من مقومات الثقافة الاختبارية، وذلك من خلال إعداد ورش عمل قائمة على استخدام البرنامج الحالي.

٣- إفادة معلمي التخصصات المختلفة في التعرف على كيفية إعداد وتطبيق اختبارات متنوعة في تخصصاتهم مما يؤدي إلى تحسين وتجويد التقويم في العملية التعليمية.

٤- تشجيع المعلمين في أثناء الخدمة على أسلوب التعلم الذاتي والبحث والاستقصاء.

وتستهدف الدراسة معلمو اللغة العربية - الرياضيات - الدراسات الاجتماعية.

لقد تم تصميم البرنامج التدريبي الحالي بهدف الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي: ما فعالية تصميم برنامج تدريبي باستخدام الحاسوب في تنمية الثقافة

الاختبارية لدى معلمي اللغة العربية، والرياضيات، والدراسات الاجتماعية؟

ويتفرع عن هذا السؤال التساؤلات الفرعية الآتية :

١- ما مستوى الثقافة الاختبارية لدى المعلمين عينة الدراسة في تخصصات (اللغة العربية - الرياضيات - الدراسات الاجتماعية) في التطبيق القبلي ؟

٢- ما البرنامج التدريبي المصمم باستخدام الحاسوب لتنمية الثقافة الاختبارية لدى المعلمين عينة الدراسة ؟

٣- ما فعالية البرنامج التدريبي المصمم باستخدام الحاسوب لتنمية الثقافة الاختبارية لدى المعلمين عينة الدراسة؟

٤- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الثقافة الاختبارية لدى المعلمين عينة الدراسة حسب التخصص في التطبيق البعدي ؟

وتم أعداد مقياس التمكن من الثقافة الاختبارية لدى معلمين تخصصات اللغة العربية، والرياضيات، والدراسات الاجتماعية، وصيغة مفرداته من نمط الاختيار من متعدد (٣٠ مفردة، والصواب والخطأ ٣٠ مفردة، ومقال قصير ٢٠ مفردة).

وتم عقد ورشة عمل بمقر كلية التربية بصور لتعريف الفئة المستهدفة بأهداف البرنامج وأهم مكوناته وكيفية استخدامه، ثم تم توزيع CD على الفئة المستهدفة بهدف تدريبهم والتمهيد لتطبيق مقياس مستوى الثقافة الاختبارية بعد تطبيق البرنامج والتوصل لنتائج الدراسة.

البحث العلمي ودوره في بناء جامعة حديثه

د. علي الكنيسي
جامعة زايد – دبي – الإمارات العربية المتحدة

The AAST Collaboration in the Development of Multimedia E-learning Solutions

Mohamed Aly Youssef
Arab Academy for Since & Technology (AAST), Alexandria, Egypt

The rapid growth of technology has changed the way we live, the way business is conducted, the way we communicate with each other, and certainly technology advancements have affected the way we teach and learn.

Trying to keep pace with the rapidly growing information technology, it is now a matter of necessity to consider the integration of Computer Based Training (CBT) and Web Based Training (WBT) in the educational and training fields. Using computers has a lot to promise in this matter. CBT and WBT courses run on standalone PC's, network computers, the Internet, or intranets. They require no need for direct support or assistance by instructors.

Having a good deal of experience in the education and e-learning fields, the AAST has developed several multimedia courseware solutions and an online learning management system in order to help in the development of a new technological age in education and training.

تطـــوير أعضـــاء هيئـــة التـدريس
تجربـة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

د. سهل نشأت عبد الجواد
د. سيد أحمد محمد
جامعة الملك فهد للبترول و المعادن- الظهران-المملكة العربية السعودية

عضـو هيئة التـدريس الذي يرغب في تحقـيق مهنة ناجـحة يواجه العـديد من التحديات الناجمة عن مسئولياته المتعـددة. فعضو هيئة التدريس الجديد يحتاج أن ينمي قدراته للتكيف مع التعليم الفعـال و تطوير تقنيات التعليم و الارتقاء في مجال اهتماماته. وأعضاء هيئة التدريس الآخرين يحتاجون أيضاً إلي التطوير لتحقيق أقصى ما يتوقع منهم . وحيث أنه لا بديل عن العمل الجاد فإن خطط التطوير المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجدد يمكنها أن تعمل على تسريع التطوير. وبينت الخبرات التي تم تحصيلها من تطبيق برامج التطوير المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجدد أن أعضاء هيئة التدريس الذين ينتمون إلى مؤسسات تسهم بشكل فاعل في التطوير المهني للعاملين بها ,يستمرون لمدة أطول و يسهمون لتلك المؤسسة بلإنتاج العلمي و الإبداعي .

الهدف العام لبرنامج الجامعة لتطوير أعضاء هيئة التدريس هو تحسين تعليم الطلاب بمساعدة أعضاء هيئة التدريس لبلوغ أقصى ما لديهم في مجالي التعليم والتعلم والأبحاث. وتشمل محتويات برنامج التطوير معايير الجامعة ومقياساً للتعليم والتعلم والأبحاث الفعالة ,تكوين عملية مراجعة لتحديد الحاجة لأعضاء هيئة التدريس و وضع الأنشطة المتوقع أن تساعد أعضاء هيئة التدريس في تطوير وتحقيق المعايير.

تعتمد معايير التعلم والتعليم على الإنجازات في المستوى المعرفي وتطبيقات القواعد المعرفية ونقل المعرفة والمهارات الشخصية والدوافع. وتعتمد معايير الأبحاث على توجيهات الجامعة التشجيعية التي تتضمن القدرة على النشر في

الدوريات العالمية المحكمة والمشاركة في الأبحاث الممولة. أما هدف عملية المراجعة فهو تكوين خطة واضحة لتطوير أعضاء هيئة التدريس في مجال التعليم والتعلم والأبحاث و وضع أهداف سنوية قابلة للإنجاز . كما يلزم إنجاز أهداف برنامج الجامعة لتطوير أعضاء هيئة التدريس مجموعة من أنشطة التطوير في مجالات التعليم والتعلم والأبحاث . تقدم هذه الورقة شرح تفصيلي لمكونات برنامج تطوير أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن وتجربة الجامعة في هذا الصدد .

كليات الإدارة : الأزمـــــة والحـــــل

أ .د أحمد ابراهيم غنيم
أستاذ إدارة الأعمال ، كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك عبد العزيز

تطرح هذه الورقة بعض الأفكار المثيرة من أجل تطوير كليات الادارة في العالم العربي لكي تقوم بأداء دورها المأمول في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ضمن منظومة التعليم العالي في العالم العربي، هذه الأفكار قد تكون مثيرة

للجدل بطبيعتها ولكن إثارة الجدل العلمي بين المهمومين بتطوير التعليم الإداري في العالم العربي هو أحد أهداف هذه الورقة حتى نخرج بعد النقاش والحوار والتعديل بصيغة مناسبة للنموذج الملائم للتعليم الإداري الذي يحقق لنا الأهداف المرجوة تبدا الورقة بتحديد الظاهرة محل البحث الا وهى وجودفصل بين كليات الادارة – سواء في التعليم الاداري او البحوث. الادارية – وبين مهمة الادارة في الواقع العملي ، بمعنى أن كليات الادارة برغم تخريجها لأفواج تلو الأفواج من الخريجين وقيام أساتذتها بإنتاج و نشرالعديد من الأبحاث العلمية لم تساهم حتى الآن بالقدر المطلوب في إحداث التنمية الحقيقية للمجتمع العربي سواء على النطاق الإقتصادي أو الإجتماعي ثم يتطرق البحث الى الأسباب التي أدت الى هذه الظاهرة وتقسيمها الى مجموعتين اولاهما تتعلق بشق التعليم الذي يفتقر الى فلسفة واضحة تتمثل في عدم مسايرة الخطط الدراسية سواء من حيث الشكل أو المضمون للمشاكل الواقعية التي يواجهها الممارسون وبالتالي فقد التعليم الإداري فائدته العملية وظل في اطاره النظري المحدود ، أما المجموعة الثانية فتتعلق بالبحث العلمي الذي يقوم به أساتذة الإداره ، فهم في خضم انشغالهم بأبحاث نظرية في مجال الادارة كعلم قد نسوا تطوير الادارة كمهنة ، من ناحية أخرى تواجه البحوث الادارية مشكلة فلسفية خطيرة تتم مناقشتها بشيء من التفصيل في متن البحث .نتيجة لكل ما تقدم اقتصر دور

كليات الادارة على تخريج أفواج من الخريجين لا يقدمون دوراً حقيقياً في التنمية البشرية في المجتمع بقدر ما يزيدون من أفواج البطالة .

وتنتهي الورقة البحثية بتقديم بعض المقترحات لكي تساعد كليات الإدارة على مواجهة التحديات التي تنتظرها خاصة في عصر العولمة ، وثورة المعلومات والاتصالات والمزيد من خصخصة الشركات وزيادة الحاجة إلى كفاءات ادارية مؤهلة تأهيلاً حقيقيا .

عوامل وتأثير نجاح تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجامعات السعودية

د. عمر بن سعيد آل مشيط
نظم المعلومات الإدارية ، جامعة الملك خالد

تطبيق الحكومة الإلكترونية في أي بيئة سيواجه كثير من العوائق والتحديات ويمكن لنا تقسيم هذه التحديات إلى قسمين أساسيين الأول عوامل فنية بحتة (Technical Issues) والثاني عوامل إنسانية وإدارية (Human & Organizational Issues) ويوجد كم كبير من الأبحاث فيما يختص بالقسم الأول إلا أن العوامل الإدارية والإنسانية لم تحظ بنفس الإهتمام وتثبت الإحصائيات أن عدد هائل من مشاريع نظم المعلومات ومن أهمها تطبيق الحكومة الإلكترونية في المجالات الأكاديمية خصوصاً ينتهي بالفشل بسبب العوامل الإنسانية والإدارية ونادراً ما تكون عوامل فنية ,وبالرغم من أن غالبية أخصائي مطوري الحكومات الإلكترونية يعتبرون أن العوامل الإدارية والإنسانية هى مساوية في الأهمية إن لم تكن أكثر أهمية من العوامل الفنية ولكن عملياً تجد هؤلاء الأخصائيون لا يزالوا مركزين على الجوانب الفنية على حساب العوامل الإنسانية والإدارية ,وبالرغم لإدراكنا لأهمية هذه العوامل في نجاح كل مشاريع نظم المعلومات وخاصة الحكومة الإلكترونية إلا أنه للأسف لا يعرف إلا القليل جداً عن كيفية معالجتها . لذا فهذه الدراسة تملأ هذا الفراغ وتعالج هذا النقص وذلك من خلال التحقق الميداني ومعرفة كيف ومتى ومن أين يعالج عملياً مجموعة مكونة من (١٤) موضوع إداري وإنساني منقحة من قبل الباحث ,ومعرفة ما إذا كان نجاح معالجة هذه المجموعة من المواضيع يعتمد على إستخدام طرق تطوير معينه أونجاح في تبني عوامل أخرى إدارية.

تم إرسال أكثر من(٢٥٠ , ٢) إستبانة أرسلت إلى مدراء إدارات نظم

المعلومات بريدياً من مختلف الشركات الكبيرة ، وعقب تحليل هذه الإستبانات وصفياً وإحصائياً وإجراء سلسلة من المقابلات الجماعية المركزة مع مطبقي الحكومات الإلكترونية ومشاريع نظم المعلومات بشكل عام ، (تم المزج بين الإستراتيجيتين الكمية والكيفية في جمع المعلومات مما يرفع من مصداقية النتائج) . فهذه الدراسه مما لا شك تقدم دليل ميداني بأن مستوى الإهتمام بهذه المجموعة من المواضيع الإدارية والإنسانية وتوقيت معالجتها خلال تطبيق وتطوير الحكومة الإلكترونية يؤثر وبشكل ملحوظ جداً على نجاح تطبيقها . ونتج عن هذا البحث نتائج عدة في غاية الأهمية توضح العوامل الأساسية التي يجب توفرها لنجاح تطوير وتنفيذ أي مشروع معلوماتي وخاصة الحكومة الإلكترونية .

رؤيـة مستقبليـة للتعـليم الإلكتـروني في مؤسسات التعليم العالي السعودي

علي عبد الله الزهراني، هناء عبدالرحيم يماني
جامعة ام القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية

يشهد العالم اليوم تغيرات سريعة ومتلاحقة في مختلف ميادين الحياة لذلك أصبح من الضروري مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات روح العصر ومواجهة تحديات المستقبل الذي سيشهد المزيد من التفجر السكاني والمعرفي في ضوء عجز النظام الحالي عن مواجهة تلك التحديات التي أفرزها تحول العالم من مجتمع صناعي إلى مجتمع معلوماتي ,الأمر الذي يستلزم التحرر من تقليدية التربية والتعليم في المناهج والمناشط التربوية والتحول من المفهوم التقليدي الجامد الذي يقصر عمليات التعليم على ما تقوم به المؤسسات التعليمية من وظائف تقليدية إلى مفهوم التعليم الذاتي والتعليم المستمر أو التعليم مدى الحياة ,وهو المفهوم الذي يتفق مع طبيعة العصر ويستجيب لحاجات الأفراد في عصرنا الراهن الذي فرض على المؤسسات التعليمية عامة ومؤسسات التعليم العالي على وجه الخصوص مجموعة من القضايا والمشاكل التي تزايدت ولم تتمكن الحلول التقليدية من وضع حد لها أو التقليل من حدتها.

وفي ظل الوضع السابق ومن أجل النهوض بقطاع التعليم العالي الذي يمثل قمة الهرم التربوي وأحد خلايا المجتمع الهامة التي تؤثر فيه وتتأثر به سلبا أو إيجابا ,أصبح لزاما على المجتمعات أن تطور أنظمتها التعليمية وأن تبتعد عن القوالب الجامدة التقليدية وأن تفكر بأنماط جديدة وصيغ مبتكرة وأساليب حديثة تنسجم وحاجات عملية التنمية بحيث يمكن من خلالها النهوض بقطاع التعليم العالي وحل المشكلات والقضايا التي يعاني منها.

وتأسيسا على ما سبق ستناقش هذه الورقة التعليم الالكتروني كأحد فروع التعليم عن بعد وأحد مقومات التعليم مدى الحياة والذي يسخر التكنولوجيا في

التعلم والتعليم باستخدام آليات الاتصال الحديثة من أجهزة الحاسوب وشبكة الانترنت التي حولت العالم إلى قرية الكترونية تتلاشى فيها الحواجز الزمنية والمكانية والسياسية والثقافية ويسهل الاتصال بين أفرادها رغم التباعد الزماني والمكاني .

وبالتالي ستناقش هذه الورقة المحاور التالية :

أولاً : لماذا التعليم الالكتروني ؟

ثانياً : مفهوم التعليم الالكتروني

ثالثاً : مميزات التعليم الالكتروني عن بعد

رابعاً : المبادئ الالكترونية التي يحققها التعليم الالكتروني عن بعد

خامساً : عوائق التوسع في التعليم الالكتروني عن بعد

سادساً : مبررات تجديد نظم التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

سابعاً : الجامعة الالكترونية

وأخيرا خلاصة لورقة العمل وأهم توصياتها.

مشروع الجامعة الإفتراضية : المنافع والتكاليف

د . نبيل صلاح محمود العربي
جامعة القصيم ، القصيم – المملكة العربية السعودية

يشهد التعليم الجامعي تطورات كبيرة في السنوات الأخيرة. ولا شك أن من أهم هذه التطورات ما يتعلق بتوظيف تقنية المعلومات وتطبيقاتها في العملية التعليمية، ويتمثل ذروة ذلك فيما يطلق عليه الجامعة الافتراضية Virtual University . فقد أظهرت الدراسات الحديثة أن الجامعات في الدول المتقدمة تنظر إلى تقنيات المعلومات والاتصالات بوصفها الأداة الاستراتيجية للتواصل بين الأطراف الثلاثة: إدارة الجامعة وهيئة التدريس والطلاب مما يحفز تلك الجامعات على التواجد في الفضاء السيبري Cyberspace عبر الإنترنت بنفس قوة تواجدها المادي التقليدي.

يناقش هذا البحث عددا من المفاهيم والمصطلحات التي تطرحها الأدبيات المتعلقة بالموضوع ثم يقدم تاريخا مختصرا للتعليم الإلكتروني. يأتي بعد ذلك تحليل العوامل الحافزة على اتساع سوق تطبيقات التعليم الإلكتروني في التعليم العالي وذلك على جانبي الطلب والعرض.

يعرض القسم التالي من البحث نموذجا مبسطا للجامعة الافتراضية التي ترتكز على شبكة الوب العالمية World Wide Web مع توضيح وظائفها الأساسية. بعد ذلك يتم شرح المنافع المتوقعة من اعتماد هذا النموذج لكل من الطالب وعضو هيئة التدريس وإدارة الجامعة بل والمجتمع بوجه عام. آخر أقسام البحث يوضح متطلبات المشروع وعناصر التكاليف التي يتعين أخذها بعين الاعتبار في إطار تحليل أكثر شمولا لمنافع وتكاليف مشروع الجامعة الافتراضية.

دور كليـة عــلوم وهنــدسة الحاسب الآلي في تخريج الكفاءات الوطنية المؤهلة

د . جار الله بن صالح الغامدي
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، الظهران – المملكة العربية السعودية

تأسست كلية علوم وهندسة الحاسب الآلي بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن عام ١٤٠٦هـ الموافق ١٩٨٦م. وتضم الكلية ثلاثة أقسام أكاديمية تقدم خمسة برامج بكالوريوس وأربعة برامج ماجستير و برنامجي دكتوراة. اهتمت الكلية بتخريج كوادر مؤهلة وذلك بالاهتمام بإعداد المناهج وتطويرها، و العناية في اختيار الأساتذة عند التوظيف، و تطوير طرق تقديم وعرض المواد ومواكبتها للتطورات الحديثة، و العناية بالمعامل المساندة، و الحرص على الإعتماد العالمي والتقييم الذاتي .

عضـــو هيئـــة التـــدريس
من يختاره ؟ وكيف يتم إعداده ؟ ولماذا نقومه ؟

د . مريم عبد الله الصبان
جامعة أم القرى ، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية

مر عالمنا المعاصر بمتغيرات عدة تتمثل في الانفجار المعرفي الذي من أهم سماته تزايد معرفي ومضطرد كماً وكيفاً ، تطورات تقنية من أبرز سماتها أن الكثير منها والتي تبدو حديثة في يومنا هذا تصبح عن قريب متقادمة ، أيضاً الزيادة في معدل التطور . كل ذلك وغيره جعل الكثير من الجامعات توجه اهتمامها إلى تنمية أعضاء هيئة التدريس فيها بهدف التحسين في العملية التعليمية والتأكيد على رسالتها ، فبدأت حركة تنمية أعضاء هيئة التدريس لمعالجة ضعفا أساسي قديم في إعداد الهيئة التدريسية الجامعية ناجماعن اختيار أعضاء هذه الهيئة التدريسية على أساس التفوق في دراساتهم السابقة للدكتوراه ، ومن الدول التي برز فيها الاهتمام العلمي مسألة (إعداد الكوادر التدريسية بالجامعات) في الستينات والسبعينات الميلادية ، منها على سبيل المثال الجامعات البريطانية حيث ترجمت هذا الاهتمام منذ منتصف الستينات إلى (برامج تدريبية) traning programs بدأت قصيرة في مدتها – يوم واحد في جامعة اكسفورد – ثم تطورت في مضمونها ومدتها وأصبح الالتحاق بهذه البرامج ضرورة للتعيين في وظائف هيئة التدريس في الجامعات البريطانية منذ عام ١٩٧٢م . ثم جاءت الجامعات المصرية لتواكب التطور العالمي السريع في هذا المجال فصدر القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٢م بشأن تنظيم الجامعات واشترطت مادته رقم ١٩٦ ضرورة تدريب المعيدين والمدرسين المساعدين على التدريس وتلقي أصوله في دورات تدريبية نظمتها كليات التربية بالجامعات المصرية كشرط أساسي للحصول على الدرجة الوظيفية كمدرس في الجامعة وأصبح من المعايير التي يجب توفرها لتعيين المدرسين والأساتذة المساعدين كما أن فرصة الالتحاق بدورات الإعداد التعليمي

يكون اجتيازها شرطاً أساسياً للتعيين في وظيفة استاذ مشارك واستاذ ، أسوةً بما تم لوظيفة مدرس .

لقد أصبح اختيار عضو هيئة التدريس وإعداده قبل الخدمة هامالتنميته أثناء الخدمة من المسئوليات الضخمة نحو قيادة المجتمعات قيادة علمية وتقنية إذاً لا بد من توفر بعض الشروط الموضوعية في أعضاء هيئة التدريس ممن سيدخلون المجال أو من هم على رأس العمل لأنهم يمثلون أحد عناصر المدخلات المهمة في النظام الجامعي . فالهدف من حسن الاختيار والإعداد هو الاستاذ الجامعي الخلاق المبدع وهذا يتطلب أن يكون اختياره بدقة وموضوعية حتى يصبح فيما بعد قادرا على أن يسهم اسهاماً .

الإحتراف الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس
مفهومه ومعوقاته وسبل النهوض به

د. محسن بن عبد الرحمن المحسن
جامعة القصيم ، القصيم – المملكة العربية السعودية

لايزال دور الجامعة ومخرجاتها مرتبطاً إرتباطاً بنوياً بمكانة أساتذتها وقدرتهم على تأدية أدوارهم الأكاديمية والمهنية داخل الحرم الجامعي ، ولذلك تولي برامج التعليم العالي ومؤسساته أهمية بالغة في بناء الأستاذ الجامعي وتوفير المناخ المناسب له حتى يتمكن من تحقيق تلك الأدوار بكل كفاءة وفعالية ، وأصبح الإهتمام بالأداء الأكاديمي (Academic Performance) لعضو هيئة التدريس في الجامعات والتخطيط له وتطويره أحد الركائز الأساسية في أي برنامج إصلاحي تقوم به مؤسسات التعليم العالي بإعتبار أن أستاذ الجامعة محور رئيس في العملية التعليمية والتربوية ، وأن أداءه بالشكل المطلوب هو أحد المدخلات المهمة في تحقيق الأهداف الجامعية التي تتطلع لها مؤسسات التعليم العالي ، كما أن له علاقة كبيرة ومؤثرة بالتغير الحاصل في سلوك طلاب الجامعات وعلى قدراتهم العلمية والعملية وعلى جودة البحث العلمي وعلى نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع بكافة أطيافه ، وبالتالي فإن الأداء المهني لعضو هيئة التدريس وتطويره وتقييمه وتهيئة المناخات العلمية له هو نوع من الإستثمار الأكاديمي (Academic Capital) التي يجب أن تتضمنه سياسات التعليم العالي في الجامعات المنتجة ، وكذلك بالمقابل فإن مدارسة وكشف المعوقات التي تواجه عضو هيئة التدريس في الجامعة وتحول دون أدائه بصورة علمية ومهنية هي واحدة من المفردات المهمة في خطاب التطوير والتقويم التي يجب أن تتبناه مؤسسات وبرامج التعليم العالي ، وحلقة رئيسية في عمليات التجديد والتحديث المنشودة من أجل تحسين عملية الجودة الأكاديمية التي تسعى إليها جامعاتنا اليوم .

تسعى هذه الورقة إلى تشخيص حالة القلق الأكاديمي (Academic Anxiety)

داخل أروقتنا الجامعية من خلال تسليط الضوء على واقع الأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس وحرث الأرض الأكاديمية بأبعادها المختلفة لمعرفة أسباب غياب مبدأ « الإحتراف » الجامعي لدى أعضاء هيئة التدريس ، وكشف معوقاته ، وعرض لبعض تجارب الجامعات الذي يقوم على مبدأ الإحتراف والمهنية في الأداء الأكاديمي ، ومن ثم المساهمة في تأسيس رؤية علمية تنتهي برسم برنامج متكامل لتطبيق مبدأ الإحتراف الجامعي كأحد المداخل الذكية في تحقيق التنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي والتي تمثل أحد وأهم أهداف ورشة تفعيل وثيقة الآراء المقدمة من صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله .

الإنفاق على البحث العلمي الجامعي: الواقع والمأمول

منصور بن عوض القحطاني
جامعة الملك خالد ، أبها – المملكة العربية السعودية

يعد البحث العلمي أحد الأهداف الرئيسة لأي جامعة، ويحتل المرتبة الثانية في الأهمية بعد التعليم الأكاديمي، إذ أصبح يؤدي دوراً بارزاً في المجالات النظرية والتطبيقية.

وإذا كان التقدم لأي دولة يقاس بما توليه من أهمية للبحث العلمي، وما تبذله من جهود متميزة في استثمار ما هو متراكم من معلومات علمية وتقنية في مختلف القطاعات التنموية، فإن مقومات النجاح تتطلب تضحيات في جميع المجالات، وفي مقدمتها جانب الإنفاق المادي على البحث العلمي، ذلك أن توفير التمويل للجامعات ومراكز البحوث يمكنها من أداء وظائفها بفعالية وتميز، إضافة إلى تلاحمها مع مؤسسات المجتمع، وتفاعلها مع احتياجاتها ومتطلباتها.

لقد استطاعت البلدان المتقدمة أن توجد آليات وتعتمد على وسائل تمكنها من توفير الميزانيات اللازمة للإنفاق على البحث العلمي وتنويع مصادره، إضافة إلى الإنفاق عليه بسخاء من ميزانياتها، بينما في البلدان العربية تواجه مؤسسات التعليم العالي تحديات من أهمها انخفاض مستويات التمويل، وتدني إسهام القطاع الخاص في شؤون التعليم العالي والبحث العلمي، إذ أن نسبة تمويل البحث العلمي تكاد لا تصل إلى (١٪) في الموازنات العامة.

وفي الجامعات الخليجية ما يزال الإنفاق على البحث العلمي دون المستوى المطلوب، مما يستدعي البحث عن مصادر تمويلية بديلة، إضافة إلى المخصصات المالية المعتادة من أجل تنشيطه وتطويره.

لذا هدفت هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على واقع تمويل البحث العلمي الجامعي من حيث مخصصاته المالية، ومدى إسهام القطاع الخاص في تمويله،

ومدى وجود الإستراتيجيات التسويقية للبحوث العلمية، وتقديم الخدمات الاستشارية والتعاقدات البحثية، ومعرفة درجة التنسيق والتعاون بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية، إضافة إلى التعرف على واقع الإنتاجية العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية ونحوها.

وخلصت الورقة إلى تقديم بعض التوصيات التي تسهم في دعم مخصصات البحث العلمي وتنويع مصادر تمويله، وفي مقدمتها تعزيز دور الجامعات في تنمية الموارد المالية للبحوث العلمية واستثمارها، وتنمية روح الشراكة بين الجامعات وقطاعات المجتمع في مجال تنمية الموارد المالية، وتعزيز دور الأستاذ الجامعي في تقديم البحوث العلمية والخدمات الاستشارية، إضافة إلى تسويق نتائج البحوث العلمية، وتفعيل مفهوم الجامعة المنتجة، وتعزيز قبول المنح والتبرعات والوصايا والهبات والأوقاف، إضافة إلى تعزيز الدعم الحكومي للبحث العلمي مما يسهم في تقديم البحوث العلمية المميّزة، والخدمات الاستشارية الجيّدة في ضوء متطلبات العصر.

قدرات البحث والتطوير التقني في الخطة الخمسية الأولى للعلوم والتقنية

د. عبد الله بن إبراهيم المرشد
مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، الرياض- المملكة العربية السعودية

مع إنتشار ظلال العولمة على المجتمع الدولي وزيادة ضغوط المنافسة الاقتصادية العالمية خصوصاً في المجالات التي لها مردود إيجابي على قطاعات التنمية المختلفة، بات من الضروري بناء قدرات وطنية للبحث العلمي والتطوير التقني. وتتمثل هذه القدرات بالنسبة لأية دولة، في توفر عدد من العناصر: القدرات البشرية ذات المستويات العلمية والتقنية والفنية، والتمويل الملائم والمستقر لأنشطة البحث والتطوير، وتوفر البنية التحتية من مؤسسات بحثية ومختبرات، والتنظيم والإدارة والبيئة الملائمة للإنجاز.

حققت المملكة تطورات وإنجازات محسوسة في مجال البحث العلمي والتطوير التقني. فقد أسست المملكة الهيكل المؤسسي للبحث العلمي والتطوير التقني، وتبلورت منظومة متكاملة للعلوم والتقنية تحكمها مجموعة متسقة من العناصر الأساسية ممثلة في قيادة وتوجيه السياسة الوطنية للعلوم والتقنية، ودعمها وتنفيذ أنشطتها. فقد تأسست مجموعة من الأجهزة والمؤسسات العلمية والتقنية ومؤسسات تعليمية عليا ومراكز مساندة لدعم البحث والتطوير ونشر وإستثمار نتائجه في القطاعات الأقتصادية والإجتماعية عامة، وتقوم بهذه المهمة مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، والجامعات السعودية، ومراكز الأبحاث الحكومية والخاصة وحددت المملكة المبادىء والتوجهات العامة للدولة والسياسة الوطنية للعلوم والتقنية، التي يتلخص أهم بنودها في العناية بإعداد القوى البشرية في مجالات العلوم والتقنية، ورعاية البحث العلمي بما يفي بإحتياجات الأمن الوطني الشامل والتنمية المستدامة، ودعم وتنمية القدرات التقنية الوطنية في القطاعات المختلفة، والإستثمار الأمثل للمعلومات وتقنياتها وغيرها.

وفي دراسة الوضع الراهن لقدرات البحث والتطوير على مستوى المملكة تم حصر المؤسسات والمراكز البحثية حسب التوزيع الجغرافي والتخصص التقني. وكذلك تم مقارنة حجم ونسب الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة مقارنة بمعدلات الإنفاق العالمية. كذلك تم حصر القوى البشرية العاملة في مجال البحث العلمي ومخرجات النشر العلمي وبراءات الإختراع والجمعيات العلمية، مع بيان نقاط القوة والضعف في منظومة البحث العلمي في المملكة.

واستعرضت الدراسة وضع وحالة أنشطة البحث والتطوير في بعض دول ومناطق العالم، وكيفية تطور هذه الأنشطة في هذه الدول والمناطق، خاصة خلال العقدين الأخيرين، وذلك لمواجهة التغيرات والمستجدات العالمية، وعلى رأسها العولمة. وقد تم جمع معلومات عن قدرات البحث والتطوير في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي ودول شرق آسيا. وتم إستخلاص بعض الدروس المستفادة من التجارب الدولية.

واقترحت الدراسة بعض البرامج والمشروعات التي يمكن أن تتضمن في الخطة الوطنية الأولى للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية.

تطوير التدريس والتعلم في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن باستخدام التعلم الإلكتروني

سعيد بن محمد العمودي
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، الظهران – المملكة العربية السعودية

لقد أحدثت التقنيات المعلوماتية ووسائل الاتصال الحديثة تغييراً كبيراً في طرق الاتصالات والتعلم وأصبح من الضروري على المؤسسات التعليمية التي تسعى للتميز الأكاديمي أن تكون على أهبة الاستعداد لمواكبة هذا التغير والتطور المستمر والاستفادة من هذه التقنيات لتطوير ورفع كفاءة العملية التعليمية. سيتم في هذه الورقة مناقشة مختصرة للحاجة الماسة لإدراج تقنيات التعلم الإلكتروني في البرامج الأكاديمية كأداة لرفع كفاءة التدريس أخذاً بعين الاعتبار حاجة سوق العمل والتغير الاجتماعي. بعد ذلك نتطرق إلى أمور هامة جداً لضمان نجاح التعلم الإلكتروني ويجب مراعاتها عند تطوير وتقديم مادة علمية من خلال الشبكة العنكبوتية. ويشمل ذلك برامج تطوير قدرات أعضاء هيئةالتدريس لتمكينهم من تطوير وتقديم مواد علمية على الشبكة العنكبوتية بطريقة فاعلة. كما يشمل ذلك تجهيز المؤسسات التعليمية بالبنية التحتية اللازمة للتعلم الإلكتروني. وأخيراً نناقش أهمية التقويم ومعايير الجودة النوعية في التعلم الإلكتروني، وسنقوم من خلال هذه الورقة بعرض تجربة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في هذا المجال كما سنقوم بمشيئة الله تعالى بعرض نماذج من بعض المقررات الإلكترونية التي تم تطويرها في الجامعة .

Attitudes toward the Effects of Privatization on The Employment System A Study of Undergraduate College Students in Saudi Arabia

Obaid A. Al-Modaf
King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

Effective and stable economic and social development relies mostly on good education environment. Such environment includes not only the knowledge and skills but also the personal attitudes of the students, through which education outcomes fit into the economic structures. This study aims to examine the attitudes of the Saudi undergraduate college students' toward the anticipated effects of privatization on the employment system of the Saudi privatized SOEs. Using survey questionnaire data collected in May 2002 from 672 Saudi undergraduate college students, the study results reveal varied attitudes. On the one hand, large percentages of the respondents prefer working under close supervision of Saudi management, having a salary based on productivity, being promoted based upon performance (rather than seniority), and adhering to prescribed procedures in executing job tasks. On the other hand, high percentages of the study respondents tend to dislike the concepts of putting forth more effect to meet management's plans, of working on nights and weekend, and of compromising job security in return for a higher salary. In addition, while the majority of the study respondents believe that privatization of state-owned enterprises is best for the local economy, their support for privatization is qualified by their insistence or desire that is not negatively impact their own interests.

The statistical significance and association analyses reveal that the effects of academic majors and province on respondents' attitude toward promotion criteria, teaming, and management's nationality are indeed significant. In addition, gender, SES, living areas prior to college entry and

adherence to religion are significantly related to respondents' attitudes toward privatization in general and toward some of its potential effects on the employment system. Recommendations are provided.

جهود وزارة التعليم العالي والجامعات السعودية لتحقيق المواءمة مع إحتياجات سوق العمل

أ. د. عبد الله بن عبد الرحمن العثمان
وكيل وزارة التعليم العالي للشئون التعليمية
أ. د. محمد بن معجب الحامد و **د. عبد الحليم بن عبد العزيز مازي**
مستشار – وزارة التعليم العالي مستشار – وزارة التعليم العالي

قدم صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز في اجتماع المجلس الأعلى لدول الخليج العربي في دورته ٢٣ المنعقدة في الدوحة ٢٠٠٢م ، وثيقة مهمة سميت بوثيقة « آراء » حول التعليم وقام المجلس باستعراض التقرير الذي أعدته الأمانة العامة في ضوء اقتراحات الدول الأعضاء وفريق الخبراء المشكل لهذا الغرض،وقرر أعتماد التوجيهات العامة الواردة في الوثيقة ، وتوجيه اللجان الوزارية بوضع الآليات والبرامج الكفيلة بتحقيق ما تضمنته من توجيهات، وقد اشتملت الوثيقة على توجيهات خاصة بالجانب التعليمي العام والعالي .

المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية :

هذا التوجه من التوجهات التي لا تهم دول الخليج فحسب بل يهم أكثر الدول التي تطمح لأن يكون تعليمها العالي متوافقاً مع احتياجات التنمية وسوق العمل. وتسعى مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وفق خططها وأهدافها لتلبية إحتياجات سوق العمل الحكومي والخاص . ولقد أسهمت الجامعات السعودية ومؤسسات التعليم العالي في المملكة بتوفير الكفاءات البشرية التي تحتاجها الدولة في جميع قطاعاتها ، ونظراً لما يشهده التعليم العالي من زيادة في أعداد الملتحقين به الى درجة فاقت التوقعات والخطط الاستيعابية فقد نتج عن ذلك أن زاد عدد الخريجين في بعض التخصصات عما

تحتاجه قطاعات الدولة في التوظيف ، في الوقت الذي توجد فيه حاجات ملحة لشغل وظائف في تخصصات أخرى لاتزال القطاعات الحكومية والخاصة بحاجة لخريجيها ، ومن هنا جاءت الحاجة لرسم سياسات عديدة تقوم بها الوزارة لتحقيق هذا الهدف بدءاً بتوجيه سياسات القبول في الجامعات في ضوء احتياجات سوق العمل وانتهاءاً بإعادة هيكلة لكثير من الكليات والأقسام الجامعية ، مع التنسيق المباشر مع الجهات ذات العلاقة في القطاعين الحكومي والخاص.

الخطط الدراسية بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي (أقسام علم النفس أنموذجاً) المشكلة ورؤية للحل

صالح بن إبراهيم الصنيع
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض – المملكة العربية السعودية

هدفت الورقة إلى عرض مشكلة الخطط الدراسية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي (واختارت أقسام علم النفس أنموذجاً) وذلك لعدم تحقيقها لما هو مطلوب منها، بل خرجت جموع كبيرة من الخريجين الذين تنقصهم جوانب كثيرة في الإعداد وواجهوا صعوبات كبيرة في وجود وظائف تناسب تأهيلهم الجامعي، وكما قال أحد الباحثين " إننا ندرس طلابنا تخصصات ومقررات وضعت منذ أنشئت جامعات الخليج، ويقيناً فإن ما يدّرس الآن هو أبعد ما يكون عن احتياجات الأقليم، كما أن هناك احتياجات متجددة ظهرت في المجتمع، وعلى الجامعات أن تستشعر هذه الحاجات، وأن تعمل على مقابلتها في مناهجها ومقرراتها حتى إذا تخرج طلابها كانوا مناسبين لحاجة المجتمع، وكانت مؤهلاتهم مفيدة لهم ولهذا المجتمع " . وتم طرح رؤية لحل هذه المشكلة ترتكز على خمسة محاور:

١ – الرؤية الإسلامية: وذلك بتبني الرؤية الإسلامية في كل ما يطرح للطلاب من مقررات لما لذلك من أثر في تخريج مؤهلين على أساس إسلامي قويم يميزهم ويجعلهم قادرين على الإبداع وفق الرؤية الإسلامية النابعة من الدين الخاتم.

٢ – التخصص الفرعي: وذلك بأن تتبنى الأقسام ما يعرف بالتخصص الرئيسي والتخصص الفرعي والذي يزود الخريج بفرع آخر من العلم يجعله أقدر على التعامل والعمل في أكثر من مجال.

٣– التجديد الدوري: وذلك بتحديد فترات زمنية (لا تزيد على عشر

سنوات) يلزم كل قسم علمي في الجامعات بمراجعه خطته الدراسية وإجراء تعديلات تخدم مستجدات المجتمع والتخصص.

٤- احترام التخصص: وذلك بأن تخفف الجامعات من مركزيتها في التعامل مع الأقسام العلمية، خصوصاً بما يتعلق بالقضايا التي تهم التخصص مثل الخطة الدراسية بحيث يكون رأى مجلس القسم هو الأول والأخير في إقرار الخطة وتعديلها.

٥- خدمة المجتمع: وذلك بطرح مقررات عملية تحمل هذا الاسم لا تقل عن ثلاثة ولكل مقرر ثلاث ساعات تطرح من خلال هذه المقررات ما يخدم المجتمعات المحلية من خدمات وأنشطة ينفذها الطلاب.

A Comparison of Coupled BSc and Associated Diploma Programs in the College of Engineering, University of Bahrain

Hussain Al-Madani[1] and **Dr. Nader Al-Bastaki**[2]
College of Engineering, University of Bahrain, Bahrain

The undergraduate academic programs in the College of Engineering at the University of Bahrain have followed a scheme which is unique and not often practiced at other universities. This scheme adopted a coupling between the BSc and Associate diploma tracks. Moreover, this scheme has gone through some modification with time. The main reason for this choice has been to meet the local needs for both engineers and technicians. The students admitted to the various engineering departments had to follow what was referred to as "the single track system". According to this system, all students were admitted initially to the associated diploma program, which typically required two years of course work. Only those students who achieved a GPA of 2.5 or more were allowed to join the BSc program. No students were admitted to the BSc program without completing the associated diploma. Starting from the second semester of the academic year 1999/2000 a new system was implemented, which was referred to as "the two track system". In this system all students are admitted to the BSc program. After completing one academic year, the students who do not achieve a satisfactory performance are transferred to the associated diploma program. Satisfactory performance was strictly defined as: successfully completing 27 credit hours, passing two mathematics courses (Calculus I and II) and passing two other science courses. The objective of this paper is to present the experience of the College of Engineering at the University of Bahrain with respect to these two systems. The paper discusses the advantages and disadvantages of theses two systems with respect to the length of the programs, the rates of dismissals and meeting the job market requirements.

[1] Dean of the College of Engineering, University of Bahrain.
[2] Chairman of the Chemical Engineering Department, University of Bahrain.

التعليم الموازي ضرورة عصرية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية

د . سميرة هاشم باروم
جامعة الملك عبد العزيز ، جـــدة – المملكة العربية السعودية

ملخص الدراسة: استهدفت هذه الدراسة التعرف على طبيعة التعليم الموازي ومفهومه وخصائصه ومجالاته وأشكاله من جهة، وأسباب اللجوء إليه كآلية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية من جهة أخرى، ويهتم التعليم الموازي بعلاج ثغرات التعليم النظامي التي تعوق توفير فرص التعليم للجميع على كافة المستويات التعليمية. ولذا تبلورت مشكلة الدراسة في السؤال التالي: لماذا التعليم الموازي بالمملكة العربية السعودية؟ وكيف يمكنه تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية؟ وللإجابة على هذا السؤال استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، وكانت أداة الدراسة إستبانة من إعداد الباحثة، وبالمعالجة الاحصائية لبيانات تطبيقها جاءت النتائج تبعاً لمحاور الدراسة التالية (العائد من التعليم الموازي بصورته الحالية، آليات تفعيله بجامعة الملك عبد العزيز، مصادر تمويله، تطوير عناصر العملية التعليمية فيه، أساليب ربطه بالبيئة والمجتمع من خلال مخرجات نظامه) بشبه اجماع فئات العينة على اخفاقات التعليم النظامي التي استدعت قيام نظام التعليم الموازي بكل أشكاله ومستوياته، وأن يعطى الفرص الأكبر لتحقيق متطلبات المجتمع متمثلة في احتياجات سوق العمل وعلى ضرورة ربط التعليم بالعمل وربط العمل بالتطبيق. ومن أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة إرساء التشريعات واللوائح المنظمة والموضحة لفلسفة التعليم الموازي و أهميته في مواجهة التحديات العصرية، وإعداد هيكل تنظيمي له بكل جامعة تبعاً لاحتياجات وإمكانات وطبيعة المناطق المجتمعية التي تقع في إطارها كل جامعة.

أهمية استخدام اللغة العربية في التعليم الجامعي وإمكانية مواكبتها للتطورات الحديثة

محمود نديم نحاس، عبد الله مهرجي
جامعة الملك عبدالعزيز ، جـــدة – المملكة العربية السعودية

تعدُّ اللغة العربية واحدة من أهم اللغات الحية في عالم اليوم، إذ يتحدث بها نحو ٢٣٥ مليون نسمة، وتقع بذلك في المرتبة السادسة عالمياً من حيث عدد المتكلمين بها، فتتقدم من هذه الناحية على الفرنسية والألمانية والإيطالية والبرتغالية واليابانية. وهي واحدة من بين اللغات القليلة المعتمدة في هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة لها.

يدعو هذا البحث إلى استخدام اللغة العربية في التعليم الجامعي في كل فروعه وذلك لأن تاريخ اللغة العربية يشهد لها بأنها كانت لغة العلوم العالمية خلال فترة طويلة من تاريخ البشرية. وهذه الشهادة يجب أن تجعلنا شديدي الحرص عليها. ومن هنا فإن البحث يدعو أيضاً لتطوير اللغة العربية لتساير تغير الحياة. فاللغة إنما هي بوتقة جامعة لكل ما ننتجه ونبدعه، وتزداد ثراء باستخدامها عند اقتحام عالم الترجمة نقلا منها أو نقلا إليها على حد سواء. ومن هنا يجب علينا أن نصنع كما صنع أسلافنا حين ترجموا فأضافوا وشاركوا وابتكروا، فقد حثهم ما ترجموه على المزيد من الإنتاج المعرفي الكاشف عن هوية الأمة وعبقرية أقطابها.

ويدعو البحث إلى تطوير طرق تدريس اللغة العربية لكل المثقفين في جميع التخصصات العلمية لتأصيل الوعي بمدركاتها وما تحمله من دلالات، فمن غير المقبول أن يجهل المثقف لغته الأم ويجيد غيرها وهو محسوب عليها. ولذا لابد من الاستعانة بأحدث صور التكنولوجيا في النهوض بمقومات اللغة العربية

وإعادة توظيفها في خدمة العلم والثقافة، فهي اللغة المعروفة بتراثها وعمق معانيها وكثرة مجازاتها وتعدد صور الاشتقاق فيها مما يدعو إلى مزيد من الثراء اللغوي الذي يجعلها جاهزة لاستقبال أي مصطلح علمي واستيعابه والتعبير عنه.

كما يدعو البحث إلى إيجاد نقطة التقاء بين مجامع اللغة العربية للانتهاء إلى توحيد تعريب مصطلحات العلوم جميعها.

العناية بالعلوم الأساسية ومقومات الإعداد المهني للطلاب في كلية العلوم بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن

د. محمود بن محمد نقادي ، د. عبدالعزيز بن عبدالرحمن الصويان ،
د. حسين بهلولي و د. مصطفى محمد حريري
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية

إنطلاقاً من أهمية دور العلوم الأساسية في التقدم التقني والاقتصادي في المملكة فقد اهتمت كلية العلوم بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بتطوير المناهج التعليمية في العلوم الأساسية لتواكب التقدم الهائل في هذا العصر وخاصة في مجال الحاسب الآلي.

يتم إعداد الطلبة خلال السنة التحضيرية في مجال اللغة الإنجليزية والرياضيات كما سيتم استحداث مقرر في اساسيات الفيزياء لتدريب الطلبة على التفكير المنهجي وكذلك مقررات في مجال اساسيات الحاسب الآلي وتطوير المهارات. أما بالنسبة لتدريس المقررات الجامعية فقد تم استحداثها لجعل استخدام الحاسب الآلي جزء هام منها. كما يتم تدريب هيئة التدريس على استخدام CT-Web كمرجع أساسي للطلبة وتشجيعهم الطلبة لإستعمال البريد الإلكتروني للتفاعل مع الأساتذة. كما تم تطوير المختبرات العلمية و مختبرات الحاسب وتزويد المقررات بمختلف العروض التجريبية. وكما استحدثت مقررات متعددة التخصصات بين كلية العلوم وكليات الهندسة. لقد تم تطوير الامتحانات لجعلها تركز على المفاهيم والتفكير المنهجي. كما أن المراجعة المتواصلة والدورية للمناهج ومقارنتها بمثليتها في العالم بث مزيد من الديناميكية في إبقاء هذا الدور الريادي للعلوم الأساسية.

بالإضافة إلى هذه الجهود فقد تكثفت نشاطات هيئة التدريس في إعطاء محاضرات عامة في مختلف المدارس بالمنطقة و تم إعطاء دورات تدريبية للمدرسين في الثانوي وكان لها دور فعال في تنمية قدراتهم.

AN ENTREPRENEURSHIP PROGRAM AS A PARADIGM SHIFT

Yasser A. Hegazy, Abdullah O. Bafail, Waleed H. Abulfaraj
Faculty of Engineering, King Abdulaziz University
Jeddah, Saudi Arabia

The Faculty of Engineering has started the development of an Entrepreneurship program. The primary objective of the program is to make a paradigm shift in the mentality of some of our graduates to become job providers instead of being job seekers. As it became the tradition in the last two centuries that the engineers led their societies in the developed countries (1st world), we are willing to do the same in our society. The program provides the students with the necessary tools to start Small to Medium Enterprises (SMEs). Knowing that SMEs represent almost 60% of the economical force in some countries, the Faculty of Engineering took the lead and believed that the program should start as soon as possible for the benefit of our society and economy. For example, SMEs have been a primary factor in the astonishing industrial development in India. In our region, some countries (e.g., Bahrain) have implemented similar Entrepreneurship programs. In our program, students are taught using active-learning techniques. In this paper, the authors will share the Faculty of Engineering experience developing the entrepreneurship program focusing on the link between the society and industrial needs and the academic activities.

تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية

د. وحيد حمزة هاشم
قسم العلوم السياسية ،كلية الإقتصاد والإدارة
جامعة الملك عبد العزيز ، جـــدة – المملكة العربية السعودية

الإهتمام بتنمية المجتمع وتطويره بهدف تحقيق التنمية الوطنية الشاملة ,لا يمكن أن يتحقق دون تفعيل مقومات التقدم العلمي والتقني في شتى مجالات الحياة الإنسانية وخصوصاً الاجتماعية والبيئية، وفي مجال التنمية الاقتصادية والتنمية الصناعية. ذلك لكون التنمية الوطنية كانت ولا زالت تعد محور إهتمام صانعي القرارات السياسية في جميع الدول وخصوصاً في المملكة ، كما وحظيت بجل إهتمام غالبية العلماء في المجالات العلمية والإنسانية خصوصاً من قبل العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم السياسة وخصوصاً علم الاجتماع السياسي بصفة خاصة .

إذ من المعروف أن القضايا والمشاكل والتحديات والأزمات التي تواجه الدول تتطلب من قياداتها ضرورة التوصل إلى وضع معادلة كمية ونوعية متزنة في مدخلات العملية التربوية والتعليمية من أجل الحصول على مخرجات إنسانية وطنية موزونة ومستقرة تسهم في تحقيق أهداف ومصالح الدولة على المدى القصير والمتوسط والبعيد . ولهذا فإن عملية تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية لا بد وأن تضع في إعتبارها غاية النظرة الكلية لهدف التنمية الوطنية الشاملة في شتى المجالات في ذات الوقت الذي تحرص فيه على هدف التنمية الجزئية في المجالات العلمية والتقنية كي لا يعود المجتمع مرة أخرى لمواجهة مشكلة الإغراق من مخرجات الجامعات والمعاهد في مجالات معينة مطلوبة في الوقت الراهن وقد تغدو العكس تماماً في المستقبل . إذ من الصعب إن لم يكن من المستحيل توقع مصادر التحديات والأزمات الخطيرة التي ستواجه المجتمعات الإنسانية النامية في المستقبل التي عادة ما يتمخض عنها أبعاد سياسية وإجتماعية وإقتصادية بل ونفسية سلبية تنعكس آثارها بشكل أو بآخر على أمن وإستقرار المجتمع بل وعلى أمن وإستقرار الدولة .

المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل

أ.د. حبيب الله بن محمد رحيم التركستاني
أستاذ إدارة الأعمال والتسويق الدولي
كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك عبد العزيز

على الرغم من أن التعليم بمفاهيمه المتعددة في عدة مجالات مختلفة مثل الإدارة والتمويل والتنظيم والتسويق لم يدخل إلى المملكة العربية السعودية إلا مؤخرا ، إلا أن قطاع التعليم في المملكة تطور بصورة سريعة بحيث استطاع أن يحقق طفرة هائلة في التنمية التعليمية . والتعليم في المملكة العربية السعودية يحظى بأهتمام كبير من قبل المسؤولين حيث تسخر المملكة ميزانيات كبيرة في سبيل تحقيق الأهداف التعليمية ، وما نشاهده من طاقات بشرية وإمكانيات آلية ومكتبية ما هو إلا مؤشر ودليل قوي على عمق الاهتمام بالتعليم العالي في المملكة وإنعكاساً للجهود التي تبذل في سبيل تطوير وتحسين التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة ، والتعليم الجامعي بدأ يوجه في الفترة الأخيرة بعض المستجدات التي تحتاج إلى دراسة وتأمل من قبل المسؤولين عن التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة ، وعلى سبيل المثال فقد ظهر موضوع عدم حصول الخريجين على وظائف في سوق العمل حيث بدأ سوق العمل يضع شروطاً معينة لقبول الطلاب الخريجين من الجامعات قد لا تكون متوفرة لدى الخريج من الجامعة بسبب عدم مواءمة المناهج التعليمية مع طبيعة الأعمال و كذلك التخصصات. وهذه التحديات أبرزت الحاجة إلى إعادة النظر في سياسة التعليم الجامعي وذلك بتعديل مسار التعليم بما يتلاءم ومتطلبات البيئة الجديدة للتعليم .

ومن أجل ذلك فإن هذه الورقة سوف تحاول أن تتطرق الى أهم مرتكزات الخطة التعليمية بحيث تصل إلى تقييم دور الجامعات في تحقيق الأهداف

الاستراتيجية للتعليم من خلال دراسة مدخلات التعليم ومخرجاته التي هي بحاجة إلى تلبية إحتياجات السوق ، وسوف تبدأ الدراسة في مناقشة بعض خصائص التعليم العالي في المملكة ثم تقوم بتحديد عناصر مدخلات ومخرجات التعليم ومدى ملاءمة تلك المخرجات مع احتياجات التنمية .

القدرات المطلوبة في تطوير جودة الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي لمواجهة تحديات عصر العولمة

د. علي ناصر شتوي آل زاهر
قسم التربية والإدارة التربوية ، كلية التربية ، جامعة الملك خالد
أبها – المملكة العربية السعودية

تواجه مؤسسات التعليم العالي العديد من التحديات المجتمعية والإقليمية والدولية تتطلب تطوير الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بها، ومحاولة ايجاد الفرص المناسبة لتطوير مهاراتهم ، ورفع جودة الأداء التدريسي ، وترقية المهارات البحثية وتقديم الخدمات العلمية المناسبة ذات الجودة العالية ، وضمان ملائمة البرامج الأكاديمية لإحتياجات العصر وحاجات المجتمع ، وإيماناً ورغبة من القيادة العليا وفي ضوء التوجيهات الواردة في قرار المجلس الأعلى لدول الخليج العربي في دورته الثالثة والعشرين (٢٠٠٢م) المستخلص من وثيقة الآراء المقدمة من صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز بشأن مسيرة العمل المشترك للمجلس ، وقد أكدت التوجهات على عدد من المجالات العامة وفيما يخص التعليم العالي أكدت تلك التوجهات على عدد من المشاريع التطويرية .

والمتأمل في واقع برامج التنمية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي بدول الخليج العربية على وجه العموم ، ومؤسسات التعليم العالي السعودية على وجه الخصوص ، يجد أن هناك قصوراً في التخطيط المؤسساتي المستمر لهذه المجالات إذ قد يقتصر الأمر على إجراء بعض الدورات والمحاضرات التي يؤخذ عليها ضعف التنظيم والتخطيط العلمي وفق خطة إستراتيجية تراعي إحتياجات تطوير الأداء التعليمي لأعضاء هيئة التدريس ، إذ

لا يمكن أن تنتقل برامج التعليم العالي إلى تحقيق الجودة النوعية دون أن يكون هناك إهتمام مباشر بعضو هيئة التدريس ، إذ أنه هو الذي يتولى التخطيط والإعداد والتنفيذ لبرامج مؤسسات التعليم العالي .

وفي ضوء هذا العرض يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة التالية :

١- ما المنطلقات الأساسية التي يجب أن ينطلق منها تطوير الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي ؟

٢- ما القدرات الضرورية التي يجب أن يركز عليها تطوير الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي لتوافق إتجاهات التطوير الأكاديمي المعاصر ؟

٣- ما الإستراتيجية المناسبة التي يمكن من خلالهاتطوير الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي ؟

تجربة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في برامج التدريب والتوظيف

عمر بن عبدالله السويلم
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، الظهران – المملكة العربية السعودية

تمتد تجربة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن والقطاع الخاص في مجال تدريب الطلاب وتوظيف الخريجين لأكثر من أربعين سنة. تمثلت هذه التجربة في إتاحة الفرصة للتدريب العملي لطلاب الجامعة لدى الشركات والمؤسسات في القطاعات المختلفة خلال دراستهم الجامعية ضمن البرنامج التعاوني وبرنامج التدريب الصيفي. ويعد هذا التدريب العملي من أهم عناصر البرامج الأكاديمية الجامعية حيث يقضي الطالب فترة محددة في إحدى جهات العمل ذات العلاقة بتخصصه أثناء الدراسة ويظهر أثر هذا التدريب في تحصيل الطالب قبل تخرجه وعلى وضعه الوظيفي بعد التخرج وفي تعرف جهات التوظيف على تأهيل الكفاءات والقدرات التي تحملها. ولقد تم تسهيل عملية توظيف الخريجين من خلال ريادة الجامعة في تنظيم يوم المهنة السنوي لإحدى وعشرين سنة ماضية والذي يشارك فيه قرابة مائة جهة، ومن خلال الفعاليات الدورية والتعاون المتواصل خلال العام الدراسي مع جهات التوظيف.

تعنى هذه الورقة باستعراض نجاحات تجربة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن والتطورات التي جرت لتوثيق العلاقة مع القطاع الخاص في مجال التدريب والتوظيف والفوائد المحققة من هذا التعاون بالنسبة للطالب والجامعة والقطاع الخاص والمجتمع. كما تستعرض هذه الورقة نتائج استبانة شارك فيها أكثر من ستين جهة في القطاع الخاص لاستطلاع مرئياتها حول هذه التجربة وتطلعاتها لتعزيزها. وسنقدم أيضاً تصوراً حول النظرة المستقبلية لطبيعة هذه الشراكة في مجال التدريب والتوظيف.

المواءمة بين المحتوى التعليمي والبرامج التدريبية (نماذج قائمة)

أ . د. سالم بن أحمد سحاب
كلية العلوم ، جامعة الملك عبد العزيز – جدة

تتنامى أعداد الخريجين من الجامعات السعودية عاماً بعد عام . ويصحب ذلك مشكلات إيجاد الوظائف المناسبة لاستيعاب هؤلاء الخريجين بينما هناك عشرات الألوف من الوظائف التي يشغلها وافدون من مختلف الجنسيات. وتُعد الوظائف المشغولة بغير السعوديين في القطاعات والمهن كافة وظائف سانحة للمواطنين السعوديين إذا ما توفرت فيهم المؤهلات والمهارات المطلوبة . وقد ساهمت مخرجات التعليم العالي بلا ريب في بناء وتأسيس وظائف القطاع الحكومي بشكل كبير . وقد آن الأوان لأن تشارك مخرجاته في توطين الوظائف في القطاع الخاص ولن يتم له ذلك إلا بالارتفاع بقدرات الخريجين التأهيلية والتدريبية. وملاءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل ليست قضية المملكة وحدها، بل هي هاجس العديد من دول العالم بما في ذلك الدول الصناعية المتقدمة، التي ما فتأت تعمل على تقديم المزيد من البرامج والأفكار بهدف تحقيق مزيد من الربط والتلاحم بين قطاعي التعليم والعمل . وكذلك فإن تطوير مناهج وبرامج الدراسة ليس هاجس هذه الجامعة وحدها ، وإنما هو شأن يتفاعل باستمرار ، ويزداد إلحاحاً وأهمية مع بروز ظواهر أخرى إلى السطح تتناول مستوى الخريج ونوعيته وقضايا التوظيف والبطالة وغيرها .

ولعل في ما يُسمى التعليم التعاوني Cooperative Education وسيلة تجدر دراستها ومحاولة تطبيقها بكفاءة أكبر لتحقيق الهدف الأسمى من جانب المواءمة بين المحتوى التعليمي والاحتياج التدريبي. وهي وسيلة سبقتنا إليه العشرات بل المئات من الجامعات المختلفة أهدافا وأعدادا وفلسفة . وفي ضوء الاعتبارات السابقة تتحدد أهداف الدراسة في التالي : إجراء مقارنة عامة بين برامج كلية

العلوم في جامعة الملك عبد العزيز ومثيلاتها في بعض الدول المتقدمة . الوصول إلى الصيغة الأفضل للمواءمة بين متطلبات العملية التعليمية من جهة والقطاعات الحكومية المختلفة من جهة أخرى . الوصول إلى الصيغة الأفضل للمواءمة بين متطلبات العملية التعليمية من جهة واحتياجات القطاع الخاص من جهة أخرى . وضع منهجية دائمة لعملية تقويم برامج وخطط الكلية بصورة مستمرة . تحديد حجم التدريب المناسب لإدراجه ضمن برامج الكلية الدراسية مستقبلاً. التوصية ببعض الخطط والبرامج التي يمكن أن تنمي وتطور الخبرات والقدرات العلمية والبحثية لدى عضو هيئة التدريس في كلية العلوم .

تطوير البرامج التعليمية والتدريبية في مؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون : نموذج مقترح

أ.د عبد الرحمن بن أحمد محمد صائغ
أستاذ إدارة الجامعات وتخطيط إقتصاديات التعليم العالي
جامعة الملك سعود

يقع على النظام التعليمي دور أساسي في تحقيق التنمية الشاملة وذلك بحكم إسهامه في عملية التنمية البشرية التي تمثل قاعدة التنمية ومنطلقاتها الحقيقية وطاقاتها المتجددة . وتعتبر مؤسسات التعليم العالي بمختلف أنواعها وأنماطها مرحلة أساسية في المنظومة التعليمية ، يقع على عاتقها تهيئة الكوادر البشرية المؤهلة لتلبية حاجات سوق العمل ومتطلبات التنمية ، والقادرة على مواجهة تحديات العصر وتطوراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وإستناداً إلى ما تكشف عنه الدراسات والبحوث والشواهد والأدلة ، فإن هناك ثمة قصور في البرامج التعليمية والتدريبية لمؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون يتطلب على المستوى المؤسسي ، لكل جامعة أوكلية أو أكاديمية أو معهد ، تجويد البرامج وتنويعها ومواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل من خلال الإهتمام بإعداد المهنيين وتأهيلهم ، وتفعيل الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص لاسيما في مجال التوسع في برامج التعلم أو التدريب التعاوني .

أما على المستوى الاستراتيجي (القطري أو الجمعي) فإن الأمر يتطلب تضافر الجهود ووضع الرؤى والأطر الإستراتيجية التي تعمل على تقريب الخطط الدراسية للبرامج التعليمية والتدريبية في مؤسسات التعليم العالي بدول المجلس بما يحقق التوازن والمرونة بين أنماط وأنواع التعليم العالي على مستوى كل دولة ، وبما يسهم في ترسيخ مسيرة العمل التربوي المشترك لمؤسسات التعليم العالي بدول المجلس .

وتركز الورقة على معالجة تطوير البرامج التعليمية والتدريبية في مؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون من خلال أربعة عناصر أساسية ، وهي :

تطوير المناهج والمقررات الدراسية ، الإهتمام بإعداد المهنيين وتأهيلهم ، التدريب التعاوني بين الجامعات والقطاع الخاص ، تقريب الخطط الدراسية .

التعليم والتنمية : جدلية الأسباب والنتائج

د. نصر عارف
جامعة زايد ، دبي – الإمارات العربية المتحدة

شطر الطالبات والتخطيط نحو التطوير واستحداث برامج دراسية جديدة

د. سمر بنت محمد عمر السقاف
جامعة الملك عبد العزيز ، جـــدة – المملكة العربية السعودية

ترجع أهمية هذه الورقة إلى ارتباطها بالتوصيات التي اتخذها مجلس التعليم العالي وتمت موافقة المقام السامي الكريم عليها بالتوجيه البرقي رقم (٧/ ٢/ ٤٥٨٨)، وتاريخ (٢٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ)، والتي انتهت إليها الدراسة الخاصة بربط القبول والتسجيل في الجامعات الخاصة من حيث التخصصات والأعداد بما يحتاجه القطاعان الحكومي والأهلي لسد الاحتياج والقضاء على مشكلة ملاءمة مخرجات التعليم مع حاجة سوق العمل. وإلى طلب الدائرة الاقتصادية الاجتماعية بإمارة مكة المكرمة بدراسة إمكان افتتاح مجالات دراسية جديدة للفئات الخاصة تلبيةً لاحتياجات سوق العمل لهذه الفئة. وإلى اهتمام الجامعة بالهيكلة الأكاديمية للاستفادة المثلى من الإمكانات وتقليل الازدواجية ومواكبة متطلباتَ سوقِ العمَلْ ، وإلى الاهتمام بتطوير المناهجَ والخطَط الدراسية.

تهدف هذه الورقة إلى عرض أهم الإنجازات التي تمت بشطر الطالبات، وأهم التوصيات التي اقترحت، و التي تحتاج إلى التفعيل في مجال استحداث برامج دراسية جديدة. بهدف تبادل الخبرات والمعلومات والتعريف بدور شطر الطالبات وإثراء برامجه وخططه .

وقد قمت بتبني برنامج "التخطيط نحو التطوير" بهدف التطوير في شطر الطالبات، الذي شمل جميع المجالات، وذلك من خلال وضع برامج انبثقت عنها عدة مشاريع تتصف بالوضوح، وقابلية قياس النتائج، والأهداف المحددة ، والواقعية، أي يمكن تحقيقها.، وتضم جدولاً زمنيًا للإنجاز، مشجعًا وبه تحديات نعمل على تخطيها، كما حددت لها فرق العمل والاحتياجات. وهي برامج ومشاريع قابلة للتطور والتعديل والإضافة، وتهتم بالعمل على تحقيق أهداف

الجامعة. وقد تم تحديد الاستراتيجيات المستقبلية والأهداف الخاصة والخطط التنفيذية وترجمتها إلى آليات عمل خاصة بكل برنامج ومشروع، وتحددت الرؤى المستقبلية للشطر فيما يلي:

- خرّيجة تشرّف جامعة الملك عبد العزيز، متميزة أخلاقيًا وأكاديميًا، وتنافس في سوق العمل وتستطيع أن تتحدى المتغيرات وتواجه المستقبل .
- بيئة ومناخ متميزين مناسبين لشطر الطالبات وجميع منسوباته وطالباته .
- بناء نظرة إيجابية نحو شطر الطالبات وجامعة الملك عبد العزيز داخليًا وخارجيًا .

والبرنامج السابع من برامج التخطيط نحو التطوير « استحداث برامج دراسية جديدة » ومشاريعه الأربعة:

- المشروع الأول : التعليم الموازي.
- المشروع الثاني : الأقسام العلمية والمسارات الجديدة.
- المشروع الثالث : برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر .
- المشروع الرابع : برامج دراسية جديدة للدراسات العليا والبحث العلمي.

هو موضوع ورقتنا هذه؛ حيث يعرض البرامج التى خُطّط لها وماتم تنفيذه وماتم اعتماده وماهو في طريقه للاعتماد والتنفيذ لمراحل البكالوريوس والدراسات العليا والدبلومات التأهيلية والعليا . ومن أهم التوصيات التى توصلنا إليها من خلال مراحل الإعداد والتنفيذ هو أهمية مشاركة شطر الطالبات في التخطيط، وأهمية وجود نظام مرن متكيف يمكن من خلاله التطوير والتحديث المستمر في المناهج والخطط بما يواكب التقدم السريع ، والاهتمام بإستحداث برامج دراسية جديدة، و تفعيل البرامج والدبلومات مدفوعة التكاليف، إضافة إلى الحرص على جودة العملية التعليمية : تحسين نسبة الطالبة إلى عضو هيئة التدريس، ودعم شطر الطالبات بالقوى البشرية والإمكانات المادية وزيادة ميزانيته .

Restructuring Educational Programs through e-Learning

Sedki Riad
Virginia Tech, Blacksburg, Virginia, USA

Many institutions of higher education today are faced with the problem of using their existing human and capital resources and infrastructure to provide for an increasing number of learners seeking advanced educational opportunities. One way of addressing this problem is to restructure targeted educational programs within the institution that take advantage of the educational, access and cost benefits of e-Learning. This paper will provide examples of different methods for restructuring educational programs including:

* open electronic learning centers,
* anytime/anywhere online program offerings,
* blended educational programs,
* content and credit-hour adjustment,
* time shifting,
* Service learning opportunities.

إنجازات وإستعدادات كلية الهندسة بجامعة الملك عبد العزيز لتحقيق متطلبات معايير الأعتماد الأكاديمى الجديدة EC 2000

أ.د. رضا عبد العال*، د. عبد الله مهرجى**
* قسم الهندسة الصناعية ، جامعة الملك عبد العزيز
** وكيل كلية الهندسة للدراسات العليا ، جامعة الملك عبد العزيز

إذا كانت المؤسسات الاقتصادية كوحدات الإنتاج والخدمات والمصارف والشركات قد اكتشفت أنه ليس لها مكان على خريطة الوجود بالعالم، وخاصة بعد تطبيق اتفاقيات التجارة الدولية (الجات)، إلا إذا أثبتت هذه المؤسسات جدارتها ونالت شهادات الاعتماد (الايزو)، فإن المؤسسات التعليمية فى مختلف دول العالم، أصبحت تشعر بضرورة حصولها على نوع من الاعتراف بها وأعتمادها لكى يمكن لها أن تتعامل على قدم المساواة مع مثيلاتها فى دول العالم الأخرى ولكى يصبح لها ولخريجيها وأساتذتها قيمة حقيقية معترف بها على الصعيدين الداخلى والخارجى. من هذا المنطلق تقدم هذه الورقة فكرة الأعتماد الأكاديمى للمؤسسات التعليمية مع استعراض الجهود التى بذلتها كلية الهندسة بجامعة الملك عبد العزيز حتى حصلت على المكافئ الجوهرى للاعتماد الأكاديمى. إضافة إلى ذلك سوف يتم تناول إستعدادات الكلية لمرحلة مابعد الإعتماد حتى تتمكن من تحقيق متطلبات معايير الإعتماد الجديدة EC 2000 .

تنمية الكفايات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظام الاعتماد الأكاديمي

د. إحسان محمود إبراهيم الحلبي و د. مريم عبد القادر سلامة
جامعة الملك عبد العزيز ، جـــدة – المملكة العربية السعودية

بإعتبار التعليم الجامعي هو المسئول الأول عن تطوير وتنمية قدرات الفرد والمجتمع ليكونا قادران على مواجهة العلم بثبات ونجاح وقادران أيضاً على التكيف مع ظروف العالم سريعة التغير ، فالأولى أن نبدأ بتطوير وتنمية قدرات عضو هيئة التدريس القائم على إعداد هؤلاء الأفراد . ولعل من أهم معوقات ومشكلات التطوير غياب الكفاءات المؤهلة والكافية القادرة على مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي السريع ، سواء في أساليب التدرس والتدريب أو في التخصص العلمي حيث أن الكفاءات القادرة على العطاء اليوم هى نفسها تحتاج إلى تطوير وتحديث لمواجهة تطور العلم والتكنولوجيا غداً .

لذا فإن على الجامعات أن تولي أهمية قصوى للإستثمار في الموارد البشرية لديها وفي مقدمتهم عضو هيئة التدريس لما لذلك من عائد إيجابي كبير ينعكس على إعداد وتأهيل خريجيها . ومن هنا تتبع أهمية مفاهيم برامج الجودة الشاملة ونظام الاعتماد الأكاديمي في التعليم الجامعي . فالجودة هى القوة الدافعة لنظام التعليم الجامعي بشكل فعال ليحقق أهدافه التي يتطلبها المجتمع في ضوء معايير محددة ليس فقط لقياس مخرجات التعليم الجامعي بل تمتد إلى عناصر تقديم الخدمة التعليمية وفي مقدمتها عضو هيئة التدريس .

ويهدف هذا البحث وضع آلية لتنمية كفايات عضو هيئة التدريس بإعتباره مقدمه لتطوير النظم التعليمية ومطلب أساسي لضمان تقدم المجتمع وتنميته ورفع مستوى تنافسية المجتمع السعودي بين بلدان العالم المتقدم. ولتحقيق هذا

الهدف استخدمت الباحثتان الأدوات البحثية لتحديد الكفايات اللازمة لعضو هيئة التدريس في ضوء قائمة معايير جودة التعليم الجامعي ومتطلبات الاعتماد الأكاديمي .

وقد طبقت الأدوات على عينة عشوائية ممثلة من أعضاء هيئة التدريس والطالبات بشطر الطالبات في جامعة الملك عبد العزيز بجدة ، وبالمعالجة الإحصائية أسفرت النتائج عن وجود دلالة إحصائية بين أداء المهام التدريسية وما يناله عضو هيئة التدريس من تدريب على إجراءاته مما يحفزه على البذل والعطاء في جانب البحث العلمي والإرشاد الأكاديمي وما يقع على عاتقه من مسؤوليات.

مادة التطوير : منهج التفكير

د. إبراهيم علي علوي
جامعة الملك عبد العزيز ، جـــدة – المملكة العربية السعودية

لا تكاد تخلو مؤسسة تربوية لا تسعى لتطوير المناهج، ولا يكاد مجتمع صناعي يخلو من دعوة لتأهيل الخريجين. لذا لا تكاد وسيلة إعلامية لا تنادي بإنقاذ التعليم. فالسؤال هو إذاً ما هي المادة التي ينبغي تطويرها في المناهج الدراسية الحالية؟ لعل التقدم الصناعي يمثل مسوغاً للعلماء في تقديم مادة علمية جدية، ولعل التطور التقني في وسائل العرض يحسن من اسلوب تقديم المادة العلمية، لكن تبقى النظريات العلمية هي الأسس القديمة التي ينبغي ان يتعلمها كل طالب علم. عليه تبقى هناك قضية غائبة عن مسرح التطوير لكنها في غاية الأهمية وعظيم التأثير. هذه المادة المفقودة أو ربما كانت الموؤودة يمكن ان تستوحي من الصيحة العالمية الحديثة في الإستفادة من القدرات الكامنة في العقل. استغلال القدرات تلك يعني تشغيل العقل، وهذا التشغيل يوحى بالتفكير. المادة الموؤودة في مسرح التعليم هي تدريب الطلاب على منهج التفكير.. التفكير في حل المسائل التي ترد في الامتحان "من خارج الكتاب"، وبعد ذلك التفكير في حل المهام التي تلقى عليه في العمل، وفوق ذلك في المشاكل التي تزدحم بها طرقات الحياة عموماً، والأهم من ذلك التفكير في التحديات التي تفترش درب التفوق الحضاري.

استهل البحث بأهمية الارتقاء بمنهج التفكير عموماً عطفاً على السلوكيات العامة لأفراد المجتمع من حيث الاهتمام الاجتماعي بأداء العقل وبالتالي الحاجة لتطوير مهارات التفكير، ومن هم المستهدفون بالبحث. تناول البحث بعد ذلك مفاتيح التفوق الحضاري في الألفية الثالثة وأهمية تطوير التفكير في ذلك المضمار. ولا تغفل الورقة موقع الاستفادة من العقل في دستور الإنسانية: القرآن

الحكيم. ثم تستعرض الورقة الجهود العالمية المبذولة لتطوير عقول ناشئتها والبرامج المستخدمة. كما يربط البحث بين تطوير التفكير والرقى الأخلاقي في سلوك المجتمع. أخيراً يركز البحث على التطوير المرتقب في المناهج الدراسية والتي ينبغي أن تتناول التفكير العلمي.

دليل الطالب للمنهج الدراسي : وسيلة مهمة لتطوير المناهج الدراسية

د. عبد المنعم بن عبد السلام الحياني
د. عودة بن مسعود الحازمي
جامعة الملك عبد العزيز ، جدة – المملكة العربية السعودية

ان دليل الطالب للمنهج الدراسي من أهم الامور التي سوف تساهم بشكل كبير و فعال في تطوير المناهج الدراسية ومن ثم العملية التعليمية بشكل عام. ان دليل الطالب يمكن تشبيهه بالمعلم أو الموجه المتواجد على أكتاف الطالب ٢٤ ساعة يوميا لينصح و يوجه الطالب بشكل دائم و مستمر في كافة مراحل الدراسة.

ان دليل الطالب يختلف كليا عن الكتاب المقرر حيث انه يوجه الطالب بشكل خاص و تفصيلي عن ما يجب على الطالب ان يعرفه في كل مقرر دراسي.ان لدليل الطالب ثلاثة ادوار رئيسية تهدف الى تطوير العملية التعليمية: (١) يساعد الطالب في ادارة و قته الخاص بالعملية التعليمية، (٢) يزود الطالب بما يجب أن يركز عليه من أولويات ومهام عملية في العملية التعليمية، (٣) يبين للطالب أبرز المعلومات و الحقائق العلمية التي تعتبر مفاتيح للعملية التعليمية.كما انه يمكن تمثيل هذه الأدوارالرئيسية بالمثلث الذي تحتوي كل زاوية فيه على أحد هذه الأدوار. ان دليل الطالب للمنهج الدراسي يمكن أن يتكون من مقدمة عن المنهج الدراسي، الأهداف و المخرجات المتوقع من الطالب تعلمها في نهاية المنهج الدراسي، المتطلبات الدراية لهذا المنهج الدراسي، الجدول الدراسي التفصيلي، الاستراتيجيات الخاصة بهذا المنهج الدراسي، طرق التقييم، طريقة الاتصال بمدرس المادة، و أي توجيهات أو نصائح اضافية يراها أستاذ المادة. كما انه من المحبذ ان يحتوي الدليل على أسئلة و أنشطه يقوم بها الطالب بنفسه لتقييم مستواه في المادة بشكل دوري و متكرر. كما أن دليل الطالب يمكن أن يطور

ليصبح كملف المنهج الدراسي الذي يمكن أن يستخدمه الطالب ليسجل نشاطاته بشكل مستمر و فق المهام المحددة المعطاة في كل منهج دراسي. ان خطوات تحضير دليل الطالب للمنهج الدراسي يمكن تلخيصها في النقاط التالية: (١) تحديد وظيفة و شكل الدليل، (٢) تقرير علاقة الدليل بالمنهج الدراسي، (٣) كتابة الدليل. كما يعتبر دليل الطالب المعد بشكل جيد من أهم الأدوات التنظيمية التي تشجع كلا من أستاذ المادة و الطالب و تحدد مسوليتيهما بشكل واضح و فعال تجاه المنهج الدراسي ومن ثم العملية التعليمية.

تدريب ما بعد الجامعة وأثره على العمل: تحديات وحلول إدارية مبتكرة

أ. حسن عبدالسلام الشرقاوي
إدارة تدريب شركة الكهرباء السعودية ، جـدة – المملكة العربية السعودية

من المفترض أن يكون هناك شراكة ثلاثية بين الجامعة وسوق العمل والخريجين، وفي الواقع هذه الشراكة غير موجودة على أرض الواقع، ولكي تكتمل هذه الشراكة ينبغي أن يوجد تخطيط وتنسيق مسبق بين كل هذه الجهات لأن المنتج النهائي تعود فائدته وتعم الجميع. وذلك إذا ما اتجه كل طرف نحو هدف محدد صنع بدقة فائقة وتم تحقيقه بمهارة ودقة أكثر. وواقع الحال يقول غير ذلك، فالكل يتجه بإتجاهاته المتنافرة والنتيجة ضياع الجهد والمال والوقت. وهذه الموارد إذا ما استثمرت الاستثمار الجيد وعملت هذه الأطراف مع بعضها البعض في تناغم وإنسجام تزيد الإنتاجية ويتحسن الأداء وهنا فقط يربح الجميع. ولكي نصل إلى هذه النقطة الهامة جداً يجب دراسة سوق العمل جيداً وتوجيه النتائج نحو أهداف التعليم العالي ومشاركة جهات العمل بمساعدتها المادية والمعنوية لتمويل البحوث العلمية داخل الجامعات لتنعكس ذلك على الخريجين وسوق العمل والمجتمع ككل. ولمواجهة مشكلة هذا النقص في التخطيط والتنسيق المسبق بين هؤلاء الشركاء فإن الحل يكمن في الوقت الراهن في إتجاهين متزامنين وهما: أولاً : كما أشيرإليه سابقاً في التنسيق والتخطيط بين هذه الأطراف. ثانياً : التركيز على التدريب بعد التخرج لهؤلاء الخريجين وخاصة في مجال عملهم الذي ينتمون اليه لإكسابهم المعارف الخاصة بهذا العمل، وصقل مهاراتهم المطلوبة، ودعم إتجاهاتهم الإيجابية.

وفي عملية التدريب هذه نجد بعض التحديات التي تلقي بظلالها على العمل ومن خلال هذه الورقة سوف يتم:

- التعريف بهذه التحديات
- مظاهرها
- أسبابها
- أطرافها
- حلولها بأساليب إدارية مبتكرة
- استخدام تقنيات البرمجة اللغوية العصبية للمساعدة في هذه الحلول
- توصيات

Effective Learning Environments

Randa F. Abdelmagid, Thomas M. Sherman
Virginia Tech, Blacksburg, Virginia, USA

New developments in the science of learning raise important questions about the design of learning environments - questions that suggest the value of rethinking what is taught, how it is taught and how it is assessed. This paper will discuss the importance of designing an effective learning environment that encompasses four interrelated teaching aspects, knowledge, learner, assess and community centered learning environment and how culture impacts such environments. Knowledge centered is how students can need to work on themselves and organize their knowledge that is accessible in appropriate contexts. Learned centered is when students make connection between their previous knowledge and their current knowledge. It's the study of how students construct new knowledge and how they interpret new information. Assess centered in the need of training students to be able to assess themselves in the class thus improving their quality of thinking and learning. Community centered is the values and norms that students possess which reflects the value of learning and how they interact receive feedback and learn. The paper will present;

1. The factors mostly influenced by culture
2. Standardized instructional styles and delivery method teachers can administer in the class
3. Means by which students can adept to these factors
4. Recommendations suggesting how alignment between culture and a learning environment can be achieved.

Development of an Undergraduate Curriculum in Mechatronic Engineering

Mohammed M. El-Madany, Mohammed Abou El-Ela
King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

As machines and devices with intelligence and multi-functions have become common expectation by customers, the need for engineers with multi-disciplinary knowledge and skills by industries has become more urgent than ever. The exciting field of mechatronics increasingly recognized as a contemporary, integrative design methodology is serving ass a vehicle to engage and stimulate the interest of many engineering students in hands-on, interdisciplinary, collaborative learning. Mechatronics combines mechanical, electrical, electronic and software engineering in the design, development and control of complex products. Although products have long included all four components, traditional design methods viewed them as separate, independently realized aspects of the design. Mechatronics emphasize global optimization by integrating these four components of design process. The typical knowledgebase for the optimal design and operation of mechatronics and smart systems companies of system modeling and analysis, decision and control theory, sensors and signal conditioning, actuators and power electronics, hardware interfacing, rapid control prototyping, and embedded computing. The relevant technology applications of mechatronics include medical, defense, manufacturing, robotics, automotive, and distributed systems and smart consumer products. Graduates of this program will have extensive skills in integrating engineering with software development, particularly relating to multi-disciplinary projects, and will have developed experience in working on team projects. They will also have well-developed oral, written and graphical communication skills.

Mechatronics education in higher educational institutions in the Kingdom of Saudi Arabia is primarily confined to distinct courses in controls and computer-integrated manufacturing systems offered at the undergraduate level. This situation is clearly in contrast to what has happened in Japan, other Asian Pacific countries, USA, and some European countries in

which distinct mechatronics engineering departments have been in existence forr years. This paper presents the proposal for the development of a new curriculum stem on "mechatronics engineering" in addition to the existing stem in "thermofluid-design". The term 'curriculum stem' means curriculum 'specialization' or 'option'. The development strategy, proposed curriculum, and challenging issues are highlighted.

التعلم من خلال خدمة المجتمع في جامعة الملك عبدالعزيز: تجربة ناجحة في مادة بناء مواقع الشبكة العنكبوتية في قسم الطالبات

أروى يوسف الأعمى
جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة – المملكة العربية السعودية

التعلم من خلال خدمة المجتمع مبدأ يتيح للطالب فرصة تطبيق ماتعلمه في الصف الدراسي من خلال الخدمة الاجتماعية. وتتناول هذه الورقة تجربة تطبيق برنامج التعلم من خلال خدمة المجتمع في إحدى المواد المتقدمة في قسم الحاسب الآلي في شطر الطالبات بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة ، المملكة العربية السعودية. المادة التي تم تطبيق هذا المبدأ فيها هي مادة بناء مواقع الشبكة العنكبوتية التي تدرس لطالبات السنة الرابعة. وتعتبر خدمة المجتمع إحدى متطلبات المادة، حيث تقوم الطالبات ببناء موقع الكتروني يخدم جهة معينة في المجتمع.

كما تصف الورقة نموذجا لتعاون قائم في مجال التعلم من خلال خدمة المجتمع بين قسم الحاسب الآلي ومجموعة صافولا، إحدى الشركات المساهمة الكبرى في الشرق الأوسط؛ حيث تدعم مجموعة صافولا البرنامج كجزء من برنامجها المسمى « مسؤوليات الشركة الاجتماعية ». وبالرغم من حداثة هذا التعاون، فإن المؤشرات الابتدائية والنتائج التي ظهرت بعد التطبيق الأول في الفصل الدراسي السابق تبدو مشجعة وتعكس نجاح التجربة والفائدة الكبيرة التي تعود على الطالبات والمجتمع، بإذن الله.

إعداد وتأهيل القيادات التربوية المدرسية (برنامج مقترح)

د. حاتم ابن أحمد شفي
مدارس قرطبة الأهلية ، جـــدة – المملكة العربية السعودية

تنبع أهمية ورقة العمل من أهمية القيادات التربوية المدرسية التي تتحدث عنها ، والذي يقول (Sammons, 1999) عنها : إن جميع الدراسات في مجال فاعلية المدارس بلا استثناء أكدت على أن القيادة القوية هي أحد أهم خصائص المدارس الفاعلة . وقد أكد على ذلك أيضًا (Gray, 1990) عندما قال : إن توفر الصفات القيادية لدى مدير المدرسة تعد من أهم ما يمكن ما أن يستفاد من الأبحاث التي أجريت في مجال المدارس الفاعلة . ويشير إلى أنه لم تخرج إلى الآن دراسة تبين وجود مدرسة فاعلة دون إدارة أو قيادة قوية . ويعزز هذا بقوله : لا تكاد تخلو دراسة في مجال المدارس الفعالة أو المتميزة إلا وتضع القيادة الفاعلة أو الحازمة كأحد أهم عوامل نجاح المدرسة . فلا يمكن تخيل مدرسة فاعلة دون إدارة أو قيادة بها رؤية واضحة وأهداف محددة وقيم ثابتة وآليات عمل منظمة . ومن هنا فإنه لابد من تأهيل القيادات التربوية التي يراد لها أن تقود مدارس المستقبل تأهيلاً عالياً يتضمن تحديد الكفايات التي لا بد من توفرها في قائد المدرسة وتوصيف البرامج التي من شأنها تنمية وصقل هذه الكفايات وبناء نظام تقويم ومتابعة لأداء القيادات التربوية ونظام تغذية راجعة لتعزيز مواطن الضعف لدى القيادات التربوية .ولابد من مدهم بمجموعة من الأدوات التي تمكنهم من تطوير أنفسهم وتطوير مدارسهم .

أهداف ورقة العمل :

١- التعرف على أهمية القيادات التربوية المدرسية.
٢- التعرف على خصائص القيادات التربوية المدرسية .
٣- التعرف على دور التدريب والتأهيل في مجال إعداد القيادات التربوية المدرسية .

٤- إجراء دراسة مقارنة بين الدبلوم العالي في الإدارة التعليمية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة ودورة مديري المدارس بجامعة أم القرى بمكة المكرمة والتصور المقترح لإعداد وتأهيل القيادات التربوية المدرسية .

٥- محاولة تقديم تصور مقترح لإعداد وتأهيل القيادات التربوية المدرسية من خلال دبلوم متخصص .

حدود ورقة العمل :

١- حدود زمانية : سيتم تطبيق ورقة العمل خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي الحالي ١٤٢٥ / ١٤٢٦ هـ .

٢- حدود مكانية : سيتم تطبيق ورقة العمل داخل حدود منطقة مكة المكرمة من خلال جامعة الملك عبدالعزيز بجدة وجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

تساؤلات ورقة العمل :

ينحصر التساؤل الرئيس لورقة العمل في السؤال التالي :

ما التصور المقترح لإعداد وتأهيل القيادات التربوية المدرسية ؟

ويتفرع منه عدة أسئلة فرعية هي كالتالي :

١- ما أهمية القيادة التربوية المدرسية ؟

٢- ما خصائص القيادة التربوية المدرسية ؟

٣- ما دور التدريب والتأهيل في إعداد وتأهيل القيادات التربوية المدرسية ؟

٤- ما أوجه الاختلاف والتشابه بين الدبلوم العالي في الإدارة التعليمية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة ودورة مديري المدارس بجامعة أم القرى بمكة المكرمة والتصور المقترح لإعداد وتأهيل القيادات التربوية المدرسية ؟

مكونات ورقة العمل :

تتكون ورقة العمل من شقين أولهما نظري وثانيهما عملي أو ميداني .

ويتكون الجانب النظري من التالي :

١- أهمية القيادات التربوية لمدرسة المستقبل .

٢- خصائص القيادات التربوية المدرسية .

٣- التدريب ودوره في إعداد وتأهيل القيادات التربوية المدرسية .

٤- عرض سريع لبرامج بعض الجامعات الخارجية التي تمنح درجات عالية متخصصة في مجال الإدارة المدرسية .

أما الجانب العملي أو الميداني والذي يتحدث عن إقامة برنامج متخصص تحت مسمى « إعداد وتأهيل القيادات التربوية المدرسية » فيتكون من :

١- الهدف من البرنامج .
٢- طبيعة الدراسة في البرنامج .
٣- أسلوب الدراسة في البرنامج .
٤- المواد الدراسية في البرنامج .
٥- مميزات البرنامج .
٦- مدة الدراسة في البرنامج .
٧- أسلوب تقديم المواد الدراسية في البرنامج .

قياس أثر البرنامج :

للتعرف على أثر البرنامج المقترح على الدارسين يفضل إجراء اختبار القيادة التربوية المقنن لمحمد منير مرسي قبل البرنامج وبعده .

دور التدريب المهني في تدعيم سياسات توطين الوظائف

د. صالح بن عبد الرحمن العمرو
نائب محافظ المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني للتطوير

تعيش المملكة العربية السعودية في تاريخها المعاصر مرحلة تنموية ضخمة شملت مختلف جوانب الحياة ومنها تنمية وتأهيل القوى البشرية الوطنية وقد اهتمت الدولة وفقها الله بتنمية القوى البشرية بشكل كبير فأنشات من أجل ذلك المؤسسات الحكومية التي تخطط وتشرف على البرامج التعليمة والتدريبية .

وإدراكا من الدولة لأهمية التعليم الفني والمهني فقد صدر الأمر الملكي رقم م/ ٣٠ وتاريخ ١٠/ ٨/ ١٤٠٠هـ القاضي بإنشاء المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني وتضمن المرسوم نقل مراكز التدريب من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمعاهد الفنية من وزارة المعارف والجهات الأخرى إلى المؤسسة ، ونتيجة للدعم الكبير من الحكومة الرشيدة إستطاعت المؤسسة بفضل الله تعالى ، مضاعفة أعداد خريجيها ونشر التعليم الفني والتدريب المهني في مدن ومحافظات المملكة .

وأشتمل مرسوم تأسيس المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني على تنفيذ الخطط الموضوعة لتطوير القوى العاملة في المجالات التالية :

* كل ما يتصل بالتعليم الفني في مجالاته المختلفة كالصناعة والزراعة والتجارة .
* كل ما يتصل بالتدريب المهني بمختلف أشكاله ومستوياته مثل التدريب المهني للراشدين والتدريب التمهيدي والإعداد المهني والتدريب على رأس العمل وغير ذلك من مجالات التدريب المهني والفني ماعدا المراكز التي أنشأتها الحكومة المتخصصة أو التي تنشأ في المستقبل بقرار من مجلس القوى العاملة .
* إجراء البحوث والدراسات المهنية لتطوير الأداء والكفاية الإنتاجية للقوى العاملة الوطنية .

الإدارة المتوسطة والإشراف على برامج التدريب

تم تشكيل عدد من مجالس التعليم الفني والتدريب المهني في عدد من المناطق والمحافظات منها (الرياض ، مكة ، لمدينة المنورة ، جدة ، الدمام ، الطائف، الباحة ، عسير ، نجران ، جازان ، تبوك ، الجوف ، القصيم ، حائل ، الأحساء ، الخرج ، بيشة ، الدوادمي) .

وتضم هذه المجالس في عضويتها مدراء الوحدات التدريبية وممثلي وحدات التدريب المشترك والتدريب الأهلي وخدمة المجتمع التابعة للمؤسسة بالمنطقة أو المحافظة ، ويرأس المجلس عميد الكلية التقنية بالمنطقة أو المحافظة. وتهدف هذه المجالس إلى الإشراف العام والمتابعة لسير العملية التدريبية والتعليمية في الوحدات التدريبية الحكومية والأهلية الممثلة بالمجلس والإستغلال الأمثل لمنشآت التدريب وورشه ومدربيه في المدينة الواحدة ، وتأتي هذه الخطوة من قبل المؤسسة بعد الإطلاع على التجارب الدولية وخصوصاً التجربة الاسترالية والنيوزلاندية في مجال التعليم التقني والفني والتدريب المهني المتمثلة في التعليم والتدريب الشامل لمختلف الفئات والمستويات ومنح الشهادات وفق مستوى كل مهنة .

موقع المادة الدراسية على الانترنت كمثال على جدوى استخدام التقنية الحديثة في التعليم الجامعي

د. سعيد أحمد عسيري
جامعة الملك عبد العزيز ، جـــدة – المملكة العربية السعودية

إن المكون الرئيسي في التعليم والتعلم سابقاً كان يعد معرفة القراءة والكتابة ، أما في المستقبل القريب فسوف يكون العمود الفقري في العملية التعليمية استخدام التقنية على نحو أمثل لرفع جودة ومقدار التعليم وتحسين أداء التعليم . وكما أن الأمية سابقا كانت تعرف على أنها عدم القدرة على القراءة والكتابة فإن أمية الحاضر تكمن في عدم القدرة على إستخدام الحاسب الآلي وسوف تكون الأمية في المستقبل القريب جداً هي عدم القدرة على الحصول على المعلومات من شبكة المعلومات بأسرع وقت ممكن ، وستصبح الإنترنت في القرن الميلادي الحالي شائعة الإستخدام كالآلة الحاسبة في القرن الماضي .

ومن هنا فإن إضافة التقنية التي تتنامى على نحو متسارع إلى البيئة التعليمية أصبحت أولوية قصوى في أغلب المؤسسات التعليمية العالمية كما أن التأكيد في تلك المؤسسات ينصب على إيصال التقنية على المنهج أو على تعليم التقنية كمهارة . إن إستخدام التقنية في عملية التعليم لم يعد خياراً بل أصبح ضرورة إستراتيجية لاسيما أن هناك من المؤسسات التربوية من قطعت أشواطاً كبيرة في هذا المجال ، وأصبحت هناك مواد إلكترونية ثم فصول إلكترونية ثم كليات إلكترونية وأخيراً جامعات إلكترونية . وجد أن استمرار هيمنة الوسائل التقليدية الجافة في العملية التعليمية والتركيز على التلقين والحشو المعلوماتي دون إستخدام الوسائل التقنية الحديثة يعد من أهم أسباب قتل روح الإبداع والتفكير لدى الطالب فتم النظر والبحث بتمعن في كيفية استغلال التقنية في التعليم لأن ذلك أكثر فائدة وأعم نفعاً لمحور العملية التعليمية و هو الطالب ، حيث كان

الأستاذ في الماضي في ظل عدم إستخدام التقنية يعد المحور الأساسي في العملية التعليمية ولكن التحول إلى الخيار الإلكتروني وتبني البعد التقني أعطى الأهمية القصوى والمحورية للطالب نفسه وهو الأمر الذي يجب أن يتحقق لضمان نجاح عملية التعليم .

إستخدام التقنيات المتقدمة في رصد مواهب الطلبة وتعزيزها: مواكبة إحتياجات سوق العمل في دول مجلس التعاون

د. عبد ذياب العجيلي
رئيس قسم نظم المعلومات الإدارية
كلية تقنية المعلومات ، جامعة البحرين

تمكنت الثورة المعلوماتية خلال العقد المنصرم من إحداث طفرة واسعة في عمليات إكتساب المعرفة وتوفرها بصورة ميسرة . فقد ساهمت سهولة الوصول إلى المعلومات إلى خلق أجيال قادرة على إستخدام أكبر قدر ممكن من المعلومات وتوظيفها بطريقة هادفة من أجل دفع عجلة التنمية بقوة وبأنماط متسارعة ، وذلك من خلال حسن إعداد وتأهيل تلك الأجيال .

ومن هنا يحتم الأمر على الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى دعم وتكريس الوسائل والمفاهيم التي تعزز مواهب أبنائها وتمحصها من أجل العناية بها لخدمة أهداف التنمية المستديمة . ومن أجل ذلك فإن الحاجة تدعو إلى إيجاد وسيلة تساعد في :

- إيجاد الأوقات المناسبة وإستغلالها بكفاءة عالية – إدارة عنصر الوقت .
- تحديد المهام المطلوب تنفيذها .
- إعتماد أسلوب التنظيم الحديث وتحليل المهام وإعتماد الأسلوب الإستراتيجي في صياغة الخطط الدراسية ومجابهة التحديات .
- إعتماد الأسلوب الذي ينسجم والتطور السريع للتكنولوجيا وهيكلة التعليم .

من أجل ذلك تم بناء إطار تقني يعرض مجموعة من البرامج والنوافذ التي تساعد على بلورة المواهب وتعزيزها وتوفير القاعدة التي ترشد المتعلم إلى المرحلة اللاحقة في التعلم والتدريب .

ويشمل الإطار الوحدات التالية :

الوحدة التعليمية : وتتضمن عرض المادة العلمية بأشكال مختلفة وتستلم الإجابة من المتعلم في ضوئها تقرر نوعية المادة العلمية اللاحقة ، فضلاً عن تدوين نقاط القوة والضعف لدى المتعلم ، وتعد هذه الوحدة بداية إكتشاف وتعزيز المواهب .

وحدة تعزيز المواهب الذاتية : وتتضمن مجموعة القواعد المنطقية المطلوبة لتعزيز الإستراتيجية التعليمية إستناداً إلى أداء الوحدة السابقة .

وحدة الإرشاد والمتابعة : وهي المسؤولة عن النصح والإرشاد من أجل تحسين أداء وحدة تعزيز المواهب .

ومنة مجموعة التجارب التي إستند البحث إليها فإن هذا الإطار ينمي روح المثابرة والإبداع مما ينعكس إيجاباً على الإعتماد على الذات وإكتشاف المواهب الكامنة وتعزيزها مما يساهم في بلورة روح الإبداع وتنمية رقعة دائرة المواهب وتعزيزحاجة سوق العمل من الكوادر الفنية المؤهلة .

تطوير المناهج الدراسية بالجامعات لمواجهة احتياجات سوق العمل السعودي : دراسة تطبيقية بقسم الإدارة العامة

د. عواطف أمين يوسف
جامعة الملك عبد العزيز ، جـــدة – المملكة العربية السعودية

يحاول هذا البحث تقييم مجهودات قسم الإدارة العامة في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة في تطوير منهجه الدراسي باستحداث عدد من المسارات داخل القسم تمثل تخصصات دقيقة وذلك لتلبية احتياجات منظمات القطاع العام. وقد تضمن الإطار المنهجي مشكلة البحث من واقع أن العلاقة المتبادلة بين الجامعة والمجتمع يفترض فيها التوافق والتفاعل بما يحقق الأهداف المناطة بالجامعة نحو المجتمع. وإذا حصرنا هذا المعنى في كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز وتحديداً بقسم الإدارة العامة فيها، فإن الهدف يتضح أكثر في القول أن المشكلات التي تعاني منها منظمات القطاع العام السعودية يبدو أنها في عدم توافق ما يدرسه طالب الإدارة العامة مع ما يتطلبه القطاع العام وكذلك عدم وجود الربط الفاعل بين قسم الإدارة العامة وبين بيئة العمل بالقطاع العام السعودي.

و تسعى الباحثة في هذه الدراسة إلى اختبار الفروض الآتية :

الفرض الأول : تؤثر السمات والخصائص التي تتميز بها منظمات القطاع العام في تفاعل قسم الإدارة العامة معها.

الفرض الثاني : أن نجاح قسم الإدارة العامة في تحقيق أهدافه يرتبط بمدى تفاعله مع بيئة القطاع العام.

الفرض الثالث : لا تخضع مناهج تدريس الإدارة العامة للتطوير المستمر بما يتناسب مع احتياجات بيئة القطاع العام السعودي.

الفرض الرابع : أن نجاح المسارات الجديدة بقسم الإدارة العامة في تحقيق أهدافها يرتبط بمدى توافر الأساتذة المتخصصين والكتب والمراجع العلمية التي تخدمها.

الفرض الخامس : لازالت الطرق المتبعة في تدريس مواد المسارات الجديدة للإدارة العامة تتصف بالتقليدية.

وقد كانت أهداف الدراسة تتضمن الآتي:

١) تحليل احتياجات منظمات القطاع العام ومدى تفاعل قسم الإدارة العامة في الوفاء بتلك الاحتياجات.

٢) تحليل مناهج دراسة الإدارة العامة ومدى اتجاهها نحو التطوير لملائمة احتياجات المجتمع.

٣) التعرف على مفاهيم الخريج من قسم الإدارة العامة عن احتياجات المجتمع من تخصصهم ومساراته الحديثة، ومدى توافق ما حصل عليه من تعليم في مجال التخصص العام والدقيق في الوفاء بتلك الاحتياجات.

٤) تقديم بعض المقترحات لتحقيق مزيد من الكفاءة للتطوير الحديث بقسم الإدارة العامة موضع الدراسة.

وبالنسبة لحدود الدراسة فقد تضمنت الدراسة :

(أ) الحدود الموضوعية : تقتصر الدراسة على تحليل احتياجات منظمات القطاع العام من خريجي قسم الإدارة العامة وتحليل أهداف ومقررات المسارات الحديثة في القسم ومدى تلبيتها لاحتياجات القطاع العام. ودراسة مدى تناسب تخصصات أعضاء هيئة التدريس ومواد التدريس من كتب ومراجع للمسارات الحديثة.

(ب) الحدود المكانية : قسم الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة

الملك عبدالعزيز بجدة، باعتباره من الأقسام الرائدة في هذا التخصص في العالم العربي وبحكم تواجد الباحثة ضمن أعضاء هيئة التدريس بالقسم، وعاصرت المناهج التي طبقت في القسم خلال العشرين سنة الماضية.

أما أسلوب الدراسة : تعتمد هذه الدراسة على الأسلوب النظري وبعض المقابلات الميدانية. ويتمثل الجانب النظري على الإطلاع على المراجع والبحوث المتعلقة بموضوع البحث، والتعرف على المناهج المتبعة في تدريس الإدارة العامة بالجامعات. أما الجانب الميداني فيعتمد على مقابلات شخصية موجهة مع عينة من أستاذات وطالبات قسم الإدارة العامة.

برامج التعليم العالي في المملكة العربية السعودية : رؤيـــة للإصلاح

راشد بن حمد الكثيري
جامعة الملك سعود ، الرياض - المملكة العربية السعودية

قدم صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس الحرس الوطني وثيقة للإصلاح شملت جزءاً مهماً لإصلاح التعليم. وقد تضمن هذا الجزء جوانب إصلاح جوهرية حرص المسؤولون على تبني الأفكار الواردة فيها وعقد ندوات وورش عمل لتفعيلها. وهذه الورقة محاولة للإسهام بتقديم بعض الرؤى لتفعيل التعليم العالي في بلادنا الغالية. إذ تتعرض المقدمة لأهمية التعليم ولأهداف التعليم العالي؛ ثم تعرض لتطور التعليم العالي في المملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهه. وتختم هذه الورقة ببعض التوصيات التي قد تقود لإصلاح التعليم العالي، ومن أهمها ما يلي:

١- الالتزام بأسلوب التخطيط الاستراتيجي الذي يهتم بوضع التصورات المستقبلية والاستعداد لمعالجة المشكلات المتوقعة وتنمية القدرة على التصدي لها وإيجاد الحلول لها والتنبؤ بآثارها والانعكاسات الناتجة عنها.

٢- مراجعة برامج الجامعات ومناهجها وتحسينها وتطويرها لتصبح أكثر التصاقاً بحاجات الطلاب واحتياجات المجتمع، ولتسهم في تنمية مهارات الطلاب وتنمية قدراتهم الإبداعية والابتكارية وتقوية ثقتهم بأنفسهم وإعدادهم للعمل المنتج.

٣- تفعيل الحوار وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجامعات والجهات ذات الاختصاص بسوق العمل، وذلك لوضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات

التي تحقق التكامل وتخدم مطالب التنمية وتساعد في استحداث التخصصات المطلوبة وتطوير البرامج والمناهج التعليمية.

٤- مراجعة الجامعة للتخصصات والبرامج والمناهج التعليمية التي تقدمها مراجعة دورية في ضوء رؤية مستقبلية للحاجات التنموية ومطالب سوق العمل.

٥- تركيز الجامعات على بحوث احتمالات التغير وتوقعاته، مثل تغير السكان، الأوضاع الاقتصادية، التغيرات المجتمعية، التغيرات في مجال الصناعة والتقنية وأخذ ذلك في الاعتبار.

٦- ضرورة تحرر الجامعات من بعض القيود الإدارية والمالية والتنظيمية ليتحقق التميز والتمايز في الخطط والبرامج والمخرجات.

إقتراح إنشاء مركز لخدمة الطالبات وأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم

د . ليلى جابر آل غالب
جامة الملك عبد العزيز ، جـدة - المملكة العربية السعودية

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة لعام (١٤٢٤/ ١٤٢٥هـ) ثلاثة وستين ألفا وستمائة وخمسين مليون ريال مما يعكس مدى اهتمام الدولة بمجال التعليم والتدريب، ومع ذلك مازالت مخرجات التعليم تنقصها المهارات الدراسية الأساسية والمتقدمة، فالمدارس والجامعات تشكو من:

- تدني مستوى الطلبة.
- نتائج اختبارات القبول القدرات/ التحصيل.
- التعثر الدراسي.
- النجاح بمعدلات منخفضة.

كل هذا مؤشر على وجود خلل في أسلوب الدراسة الذى يعتمد إلى حد كبير على الحفظ، ويتجاهل العمليات العقلية العليا.

يدخل الطلبة إلى الجامعة ينقص الكثير منهم المهارات المطلوبة للتفوق والتميز، ونحن أعضاء هيئة التدريس نعترف بذلك، وعندما يرغب البعض منا في تحسين الوضع يصدم بأمور عديدة تكون عائقاً أمامه للنجاح في مهمته مع معظم الطلبة، هذه الأمور هى:

١- الأعداد الكبيرة للطلبة.

٢- نقص مهارات التعلم عند الطلبة.

٣- عدم وجود الحوافز لدى الطلبة لبذل مجهود لتغيير طريقة دراستهم.

٤- الاهتمام بالكم على حساب الكيف، فالعديد من المواد تركز على كمية المعلومات المعطاة.

٥- بعض أعضاء هيئة التدريس تنقصهم المهارات التدريسية (ليس لديهم إعداد تربوي، أو دورات متخصصة في طرق التدريس، أو إعداد الاختبارات، أو التعامل مع الأعداد الكبيرة).

٦- عدم تكاتف القسم العلمي لإعداد وتنفيذ خطة لتنمية مهارات الطلبة، وإن وُضعت لا تُنفذ بالطريقة المطلوبة.

وتعتبر جامعة الملك عبدالعزيز من الجامعات السعودية السبّاقة في تبني الخطط التي تسهم في رفع مستوى الأداء لكل العاملين بها، فهناك عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر، و مركز تطوير التعليم الجامعي، وإدارة التطوير الإدارى، بالإضافة إلى وكالة الجامعة للتطوير.

من هذا المنطلق، تقترح هذه الورقة إنشاء مركز لخدمة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم، وذلك بغرض توفير الخدمات المساندة لهم على مدار الساعة.

التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي: نموذج سلطنة عمان

د. سعيد بن حمد الربيعي
مدير عام الجامعات والكليات الخاصة
وزارة التعليم العالي - سلطنة عمان

شهد قطاع التعليم بصفة عامة وقطاع التعليم العالي بصفة خاصة في سلطنة عمان تطورا ملحوظا خلال السنوات الماضية وذلك منذ بدء النهضة المباركة في عام ١٩٧٠م، وقطعت السلطنة شوطا متقدما في التوسع كما وكيفا. ويأتي توسيع نطاق خدمات التعليم العالي في السلطنة وفقا للأسس والمرتكزات التي يتم رسمها واعتمادها في الخطط الخمسية للتنمية، وفي إطار خطة تطوير وتنمية الموارد البشرية الوطنية التي تأخذ عادة مكان الصدارة في أولويات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومع أن قطاع التعليم العالي أسهم في إعداد كوادر عمانية مؤهلة بما يتناسب مع متطلبات المرحلة السابقة، إلا أنه يحتاج إلى مزيد من العناية والتطوير لأنه يعتبر حجر الزاوية من أجل بناء أجيال قادمة مسلحة بالعلم والمعرفه. ويواجه التعليم مجموعة من التحديات تتطلب دراسة وتحليل الوضع الراهن ، والوقوف على مكامن الضعف في المنظومة التعليمية ومحاولة وضع الحلول المناسبة لها من خلال وضع خطة مستقبلية للتعليم مبنية على أسس وقواعد علمية ، ولذا فقد تم إعداد مشروع لتطوير التعليم في السلطنة يشمل التعليم العام والعالي. ونظرا لطبيعة ورشة العمل فإن التركيز في هذه الورقة سيتمحور حول التعليم العالي. وتتركز محاور مشروع الاستراتيجية على عشر محاور أساسية ، وتتضمن: الرؤى والأهداف ، التعليم ودور البيئة الخارجية، المواءمة في التعليم، الجودة في التعليم، التعاون والشراكة في التعليم، إدارة التعليم، الإطار القانوني والتنظيمي للتعليم، المرافق والبنى التحتية لمؤسسات التعليم، وربط التعليم العام بالتعليم الأساسي.

وفي هذه الورقة سيتم التطرق إلى عدد من المواضيع، وتشمل الآتي:

- الوضع الراهن للتعليم العالي في سلطنة عمان.
- التحديات التي تواجه التعليم العالي.
- أهمية التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي.
- الجهات المشاركة في وضع الاستراتيجية
- محاور الاستراتيجية
- برنامج إعداد الاستراتيجية
- تقويم تنفيذ الاستراتيجية
- ارتباط نموذج سلطنة عمان بالواقع الخليجي

ونامل أن تقدم الورقة نموذجا يمكن أن يكون إضافة جيدة على التجارب الخليجية الأخرى في إطار تطوير المنظومة التعليمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وأن تتوصل إلى بعض التوصيات التي قد ترتبط بطرق تفعيل وثيقة الآراء للأمير عبد الله بن عبد العزيز .

اللجان الإستشارية من رجال الأعمال والأكاديميين تجربة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

سمير بن علوان البيات
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، الظهران – المملكة العربية السعودية

شهدت المملكة العربية السعودية تطوراً كبيراً ومهماً خلال العقود الثلاثة الأخيرة في مجال التعليم العالي ولازال هذا التطور مستمراً فانتشرت الجامعات والكليات والمعاهد العليا في ربوع المملكة ولازالت عملية الإنتشار مستمرة بما يحقق الغاية النبيلة لتلك المنظومة التعليمية لمسايرة الركب العالمي في شتى مجالات العلم والتكنولوجيا.

على جانب آخر فإن القطاع الصناعي – بشقيه العام والخاص – والذي يعتبر عماداً راسخاً من أعمدة الدولة شهد أيضاً نمواً مضطرداً خلال الحقبة الماضية في العديد من المجالات والتخصصات الصناعية المختلفة.

إن تطور هذين القطاعين التعليمي والصناعي يتطلب العمل على ربط واندماج برامج التعليم العالي بكافة صورها ومخرجاتها مع متطلبات الصناعة لمواكبة التغيرات والتطورات العلمية المتلاحقة وحتى تكون الصناعة قادرة على التنافس في السوق العالمي.

ومن هذا المنطلق وتمشياً مع توجه منظمات الإعتماد الأكاديمي العالمية لتكوين لجان استشارية من القطاعين الصناعي والأكاديمي وذلك لكل برنامج أكاديمي.

إن هدف اللجان المشتركة من القطاع الصناعي والأقسام الأكاديمية هو تقديم المشورة والمساعدة في مجالات المقررات ، التدريب ، البحث العلمي ، والخطط المستقبلية وذلك من أجل أن يكون خريجي هذه البرامج مؤهلين للالتحاق بسوق العمل حال تخرجهم.

تقدم هذه الورقة تجربة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في مجال التعاون بين القطاع الصناعي والأقسام الأكاديمية وإنشاء اللجان الاستشارية.

وعلى وجه التحديد فإن هذه الورقة تقدم تجربة أقسام كلية العلوم الهندسية والهندسة التطبيقية في تكوين وعمل اللجان الاستشارية . لقد قامت أقسام كلية العلوم الهندسية والهندسة التطبيقية بتكوين لجان استشارية من بعض العاملين من الشركات الصناعية مثل:

أرامكو السعودية، سابك، الشركة السعودية للكهرباء، شركة الإتصالات السعودية، شركة الإلكترونيات المتقدمة، أمانة مدينة الدمام، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

لقد أقترحت هذه اللجان تعديلاً وتحديثاً لبعض المقررات إضافة لعرض دورات قصيرة متخصصة ومميزة. وقد تم وضع هذه التوصيات والمقترحات موضع التنفيذ.

كما ستتناول هذه الورقة دور هذه اللجان بتفصيل أكثر فيما يخص أهدافها نوعية العضوية وتوصياتها.

A Need for Restructuring of Engineering Education

Saad M.A. Suliman and **Hussain M.N. Al-Madani**
College of Engineering, University of Bahrain, Bahrain

Four major challenges facing higher education, and engineering education in particular world wide: these are the growing cost of education; the declining quality of high-school graduates; the growing need for "professional" engineers; and the weak link between academia and industry. Bearing this in mind, current practices of engineering education at UOB are evaluated by presently enrolled students, academicians, graduates and employers. As a result deficiencies facing the enhancement of engineering education are identified and analyzed. Though the current curriculum of the College of Engineering of UOB conforms to international standards, nevertheless reform in engineering education is needed, as in other engineering colleges world wide, to prepare graduates to enter the profession of engineering which has been transformed by massive technological developments and by globalization of all aspects of concern to engineers.

The results call for revision of curriculum, teaching methods and styles, and quality assurance. Other issues that should be considered during the revision process include alternatives to traditional engineering programs, education of engineers for international practice, university-industry interaction, and social status of engineers. The paper outlines a framework for a structured revision process of engineering education that identifies the Bahraini industry needs and complements it with the basic needs of standard engineering programs.

التعليم العام والتعليم الجامعي في دول مجلس التعاون بدول الخليج الواقع والتطلعات في ضوء وثيقة الآراء للأمير عبد الله بن عبد العزيز

د. عبد الاله عبد الله المشرف
مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي ، الرياض – المملكة العربية السعودية

ونحن في مطلع القرن الحادي والعشرين في أمس الحاجة إلى آراء صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العالي والعام، وبخاصة والبشرية تقف على عتبات عصر جديد تبدو بعض ملامحه واضحة من خلال سرعة وتيرة التغيير، وتفجر المعرفة الإنسانية والتقدم المذهل في الإتجاهات العلمية وتطبيقاتها في مجالات تقنية المعلومات والفضاء الخارجي والتقنيات الحيوية وتقنيات الإنتاج، كما تبدو بعض ملامحه الأخرى من خلال العولمة وما ينتج عنها من زوال حواجز طول المسافات وبعد الأمكنة وتأثير ذلك على مختلف الجوانب.

ولما كان التعليم العالي والعام توأمين لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، بل كل واحد منهما رديف ورافد للأخر، كان لابد من إعطاء كل منهما ما يستحق من عناية. فقد تضمنت الورقة إضاءات من إنجازات مكتب التربية العربي لدول الخليج خلال الفترة السابقة مع وجود العديد من المشاريع في خططه المستقبلية لتساهم في تحقيق رؤية صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في تطوير التعليم العالي.

وقد خلصت الورقة برؤية مستقبلية إستشرافية أكدت على أهمية تنويع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية، وتفعيل التعاون بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في دول الخليج العربية والجامعات العربية والعالمية،

والعناية القصوى ببرامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر للكبار من الجنسين، وجعلها متاحة قدر الإمكان دونما حاجة إلى الحضور الفعلي طيلة الوقت إلى أماكن الدراسة وذلك من خلال إستخدام تقنيات الاتصال عن بعد، وإنشاء مراكز متخصصة للمعلومات حول التعليم العالي في الدول الأعضاء لتوفير الخدمات المعلوماتية، ورفع كفاية مخرجات التعليم العالي بتأكيد أهمية إتقان مهارات التعلم الذاتي والبحث العلمي وممارسته واكتساب ثقافة أساسية عامة إلى جانب التعمق الكافي في مجال التخصص العلمي، وتطوير معايير القبول بمؤسسات التعليم العالي، وإعطاء مزيد من الاستقلالية لمؤسسات التعليم العالي في إتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونها الأكاديمية والإدارية، وإنشاء مؤسسات الاعتماد الأكاديمي المهني لضمان جودة التعليم العالي، والعمل على تطويره بما يؤدي إلى تحسن المستوى النوعي لبيئة المؤسسة وأدائها وبرامجها ومخرجاتها، مع نشر نتائج التقويم، وتطوير أساليب الاتصال الفردي والجماعي داخل مؤسسات التعليم العالي، وزيادة مساحة التعامل الديمقراطي بين الهيئة التعليمية والإدارية والطلابية والمجتمع، وربط الدعم الحكومي للمؤسسات الأهلية بنتائج تقويم الجودة الأكاديمية لبرامجها ومخرجاتها وعلاقة البرامج بالبيئة، وتنمية الموارد المالية لمؤسسات التعليم العالي بما يوفر لها قدراً مناسباً للاعتماد على الذات في تمويل الخدمات الأكاديمية والبحثية.

تطوير قدرات عضو هيئة التدريس وتقويم أدائه

د. سعيد عبد الله حارب
جامعة الإمارات العربية المتحدة ، العين – الإمارات العربية المتحدة

يهدف البحث إلى اقتراح وسائل لتطوير قدرات عضو هيئة التدريس، ومع كثرة الوسائل المساعدة لكنّ الوسائل الإلكترونيّة الحاسوبيّة تأتي في مقدمة تلك الوسائل؛ فهذا العصر هو عصر الحاسب، كما أنّها وسائل تسهم بتطوير جميع عناصر التعليم، من أستاذٍ وطالبٍ ومنهجٍ تعليميّ.

ولذا سيكون من المناسب التركيز على استثمار الحاسب في تطوير الأستاذ وتأهيله؛ وفيما يلي سردٌ مختصرٌ بتلك الوسائل، وفي البحث المفصّل سأقدّم آليّةً للاستفادة منها:

- إستخدام الوسائل الإلكترونية لتطوير قدرات الأستاذ مثل استخدام العروض المتقدّمة بواسطة برامج حاسوبيّة خاصّة نستطيع تقديم ما نريد من خبرات في مجال التعليم إلى الأستاذ، كالاستعانة بالحاسب في إعداد محاضرته وتقديمها إلى الطلاب مصحوبةً بالكثير من المؤثرات التي تشدّ انتباههم وتثري المحاضرة، ومن تلك المؤثرات:

* ما يعتمد لتمثيل المعلومة على وسائل سمعيّة، كالتسجيلات الصوتيّة لأيّ كلامٍ له صلةٌ بما يُراد بيانه.
* ما يعتمد على وسائل بصريّة، مثل :الصور والتصاميم، واللقطات المتحرّكة لحدثٍ ونحوه، ممّا له صلةٌ بما تدور حوله المحاضرة.
* ما يجمع بين الوسائل السمعيّة والبصريّة، وهي من أقوى وسائل الإيضاح، فهي تجمع بين الصوت المعبّر عن هدفٍ معيّنٍ، والصورة المرتبطة بذلك الصوت، وفيها تعمل حاسّتا السمع والبصر.

ومن أبرز برامج تصميم العروض وأشهرها برنامج (بور بوينت PowerPoint) من شركة مايكروسوفت.

كذلك استخدام مصادر حاسوبيّة للمعلومات في شتّى العلوم لأنّ هذا العصر هو عصر المعلومات فقد أصبحت متاحةً بأيسر الوسائل، وهي هنا وسائل تقنية تضمّ كَمّاً ضخماً من المعلومات التي تعادل آلاف المجلدات، ويمكن البحث فيها عن المعلومة في ثوان معدودة، وتأتي نتائج البحث أكثر ممّا يتوقّع الباحث لكونها تبحث في عددٍ كثيرٍ من الكتبً، كالموسوعات وقواعد البيانات الإلكترونيّة.

والتجهيزات المعينة على تقديم الوسائل السابقة تشمل:

* معملٌ للحاسب الآليّ: يشتمل على عددٍ من الحاسبات؛ لتكون وسيطاً لحمل البرامج والاستفادة منها.
* جهاز العرض من الحاسب (projector lcd) للاستعانة به في إلقاء المحاضرات الدراسية والدورات التدريبية والأنشطة الثقافية المختلفة، وبه يمكن تقديم عرضٍ حيٍّ من الحاسب مباشرةً.
* تصميم شبكة داخليّة في المؤسسة التعليميّة: فبالشبكة الداخليّة يمكن الربط بين عدد من الحاسباتً المتفرّقة في أنحاء المؤسسة؛ ليسهل تبادل المعلومات بين الأساتذة، وبذا يمكن استفادة منسوبي المؤسسة من جهود بعضهم وتبادلها بينهم.
* الاستفادة من الشبكة العالميّة (internet) في الحصول على المعلومات التي ترفع من قدرة الأستاذ على تقديم ما لديه لطلابه، كما أنّ تبادل المعلومات والمحاورات بين الأستاذ وطلابه عبر الشبكة والبريد الإلكترونيّ له أثرٌ كبيرٌ في تشجيع الطلاب، كما أنّ نقل المؤسسة التعليميّة إلى الشبكة العالميّة فيه حفزٌ للأستاذ والطالب على الإبداع، ويكون ذلك بتصميم موقعٍ للمؤسسة على الشبكة العالميّة، وحثّ الأستاذ والطلاب على إنشاء مواقع خاصّة بكلٍّ منهم؛ لنشر ما لديه من جهودٍ علميّةٍ وإتاحته للآخرين.

● إنشاء موقع خاصٍّ بالأساتذة الجامعيين بدول مجلس التعاون يكون ميداناً للالتقاء بينهم وتبادل الخبرات، ويكون مقسّماً إلى تخصّصات مختلفة، ليمكن لأهل كلّ تخصّص الالتقاء بينهم، وتبادل المعلومات، بل يمكنً نشر كلٍّ منهم ما لديه من أبحاث وأساليب تعليميّة في التخصّص الذي يجمعهم، والحوار حولها؛ للوصول إلى أفضل الأساليب والطرق التعليميّة، بل يمكن إنشاء (رابطة أساتذة الجامعات الخليجيّة) من خلال الموقع، ويكون الانتساب إليها حافزاً لكلّ منهم إلى أن يكون عضواً فاعلاً فيها. وسيكون من نتائج الموقع وجود دروس إلكترونيّة في كلّ تخصّص، هي خلاصة مشاركات الأساتذة، وهذه الدروس تجمع بينً أساليب ووسائل مختلفة ومتعدّدة لتقديم المادّة الواحدة.

ويمكنني تقديم مخطّط تفصيليّ عن الموقع وآليّة عمله، لكيلا يكون موقعاً تقليديّاً، بل يكون تفاعليّاً، ويكون منطلَقاً لمشروعاتٍ حضاريّة تجمع بين أساتذة جامعات دول المجلس.

نحو الإرتقاء بطرق إعداد وتقديم وعرض المادة العلمية ومواكبتها للتطورات الحديثة في ظل التحديات التي يشهدها التعليم العالي : تجربة جامعة الملك خالد

د. عيد لافي العتيبي و أحمد محفوظ
جامعة الملك خالد ، أبهـــا – المملكة العربية السعودية

إن من أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي في المملكة العربية السعودية محلياً ما يمكن تسميته بالتحديات السكانية فخلال الفترة من ١٤٢٠/ ١٤٢١هـ – ١٤٤٠/ ١٤٤١هـ الموافق (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠م) يتوقع ازدياد عدد السعوديين بنسبة تناهز ٨٩٪. وعليه يتوقع أنه في عام ١٤٤٠هـ (٢٠٢٠م) سيصل عدد السكان السعوديون إلى قرابة (٣٠) مليون نسمة. هذا التحدي يتجسد في عدد من النقاط ذات العلاقة بالتعليم العالي أهمها ما يلي:

أولاً: هناك تزايد مطرد في أعداد الطلبة المتقدمين لمؤسسات التعليم العالي السعودي كما يظهر من الإحصائيات الرسمية حيث ارتفع إجمالي أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات وكليات البنات من حوالي (١٦٥) ألف طالب وطالبة في عام ١٤١٥/ ١٤١٦هـ (١٩٩٥م) إلى أكثر من (٢٦٣) ألف طالب وطالبة لعام ١٤١٩/ ١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) وبلغ عدد ا لطلبة المستجدين والمستجدات خلال الخطة التنموية الخماسية السابعة قرابة ٤٩٠٠٠٠ طالب وطالبة.

ثانياً: أظهرت المؤشرات الحيوية للتعليم العالي استمرار تدني الكفاءة الداخلية لمؤسساته وازدياد ظاهرة الرسوب والتسرب بالرغم من تأكيدات خطة التنمية في المملكة للحد منها. محدودية قدرات استخدام تقنية الحاسب الآلي من قبل الطلبة وأعضاء الهيئة التعليمية في التعليم العالي. ضعف التطوير المهني التقني لأعضاء هيئة التدريس وانعدام سياسة واضحة لذلك. وأخيراَ وصول معظم مؤسسات التعليم العالي إلى الطاقة الاستيعابية الكلية.

وعليه فلا بد من إيجاد آليات تسمح باستيعاب تلك الزيادة المطردة في أعداد المقبولين في مؤسسات التعليم العالي وفي الوقت نفسه تمكن من مواجهة التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي حاليا في تطوير تقديم وعرض المادة العلمية واستيعاب الأعداد المتزايدة وتحسين الكفاءة الداخلية والخارجية.

وتطرح هذه الورقة ضرورة أن تعمل مؤسسات التعليم العالي على زيادة التنسيق فيما بينها ولاشك أنها جميعاً تحتاج لتطوير خططها الأكاديمية للحد من تدني كفاءة خريجيها وبخاصة في ظل التزايد المهول في أعداد الطلبة وذلك حتى لا تتفاقم في المستقبل القريب وبخاصة أن القطاع الخاص سوف يكون الموظف الرئيسي لمخرجات التعليم العالي ولن يقبل باستمرار التدني في مخرجاته، ولكن مع استمرار الفجوة بين متطلبات هذا القطاع وتدني نوعية مخرجات التعليم العالي فإن ظاهرة بطالة الخريجين والخريجات سوف تستمر وبشكل أكثر حدة مما هي عليه اليوم.

ومن خلال العرض المبسط لهذه الورقة نخلص إلى مايلي:

١- ينبغي على مؤسسات التعليم العالي العمل على تبني تفعيل استخدام تقنية المعلومات ليس فقط في الأعمال الإدارية الأكاديمية بل بشكل أكثر إلحاحا في تطوير وسائل تقديم وعرض المادة العلمية سواء في القاعات الدراسية أو خارجها والعمل على تدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدامها واعتبار ذلك جزءً أساسا من مهامهم الأكاديمية ويدخل ضمن وسائل تقييمهم المهني.

٢- تشجيع مؤسسات التعليم العالي على الاستخدام الفعال لميزانياتها بما يحقق تطوير الكفاءة الداخلية والخارجية لتلك المؤسسات مع العمل على إيجاد ضوابط مناسبة لذلك.

٣- توثيق الصلة مع المؤسسات الإنتاجية في المجتمع من خلال تطبيق نظام التعليم التعاوني وإيجاد قنوات أرحب له.

٤- التأكيد على أهمية العمل على إعداد عضو هيئة التدريس الجامعي وتدريبه على طرق التدريس الحديثة وتصميم المناهج والبرامج الجامعية وتنفيذها

وتقويمها وتطويرها من خلال وضع البرنامج المناسبة لجميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة.

٥- التأكيد على إعداد عضو هيئة التدريس الجامعي وتدريبه في مجال تقنية الحاسب الآلي واستخدام الإنترنت في العملية التعليمية في مختلف التخصصات الأكاديمية، واعتبار إتقان استخدامات الحاسب الآلي شرطا أساسيا لقبول أوراق عضو هيئة التدريس للترقيات العلمية والأكاديمية وتوفير كل متطلبات تحقيق ذلك.

٦- الاستفادة من النماذج العالمية في تقويم البرامج والتخصصات وإنشاء هيئة وطنية مستقلة للاعتماد الأكاديمي ضمن إطار مجلس أعلى للتعليم العالي ويتم على ضوئها تطوير البرامج والتخصصات الحالية وإنشاء برامج وتخصصات جديدة تتلاءم مع العصر، بحيث يمكن تصنيف الأقسام الأكاديمية والجامعات بناءً على توصيات هيئة الاعتماد الأكاديمي الوطنية والحد من الجهود الفردية والانتقائية في ذلك التي تلاحظ بين جامعاتنا وأقسامها العلمية.

٧- تظهر الحاجة إلى السعي إلى حماية الحقوق الملكية والفكرية لأعضاء هيئة التدريس من مؤلفات ومذكرات وأبحاث من قرصنة النسخ غير المرخص وغير المشروع حفاظاً على حقوقهم. ويمكن إنشاء إدارة خاصة لهذا الغرض في وزارة التعليم العالي للإشراف على جميع دور النشر وخدمات الطالب الجامعي بما يتماشى مع طبيعة العصر وتقنياته ويشجع أستاذ المادة على تطوير طرق تقديم المادة العلمية لطلابه.

٨- استخدام أنماطا ونظما مساندة للتعليم العالي مثل التعليم المفتوح والتعليم عن بعد والتعليم الالكتروني والاعتراف بها لتخفيف الضغوط على التعليم العالي وتقليل تكلفة التعلم والتغلب على نقص في الهيئة التدريسية وتطوير نظم الانتساب التقليدية الحالية وتشجيع أعضاء هيئة التدريس إلى التفاعل مع ذلك.

٩- العمل على تخفيض الفاقد التعليمي في نسب الرسوب باتخاذ إجراءات عملية بالتركيز على الإرشاد الأكاديمي وتطوير طرق التدريس ودعم الأبحاث

التي تساعد في تطوير الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العالي.

١٠- العمل على إنشاء مركز وطني يتولى مهام التطوير والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي السعودية لتحقيق التكامل المنشود في المجالات المختلفة والاستفادة من الخبرات المتاحة فيما بين الأقسام الأكاديمية وترشيد الإنفاق من خلال العقود المشتركة وبخاصة في عقود تقنية المعلومات وكذا عقد الندوات الدورات التدريبية المشتركة لتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس والإفادة من قدرات بعضها البعض في سد النقص في بعض التخصصات العلمية وتبادل المواد والمقررات الالكترونية.

تطوير المناهج في الجامعة السعودية من أين يبدأ وكيف

د. عبد الحي بن أحمد السبحي
جامعة الملك عبد العزيز، جـدة – المملكة العربية السعودية

ازداد الإهتمام بالتعليم الجامعي في المملكة في العقدين الآخرين نظراً لوصول معظم الدارسين في التعليم للمرحلة الثانوية كحد أدنى للتعليم العام للقبول في الوظائف وإنخفاض نسبة الأمية وإرتفاع مستوى الوعي الثقافي للأفراد والتعقد المهني للوظائف وزيادة متطلباتها العملية والمهارية . وقد أدت الزيادة الكمية لإعداد الطلاب الملتحقة بالجامعة إلى ضعف مستوى التعليم الجامعي من جهة ومن جهة أخرى عدم قدرة الجامعة على القيام بأعبائها وتبعاتها نحو المجتمع والبيئة السعودية في عصر تمثل فيه الجامعة منبراً هاماً للعولمة والتقنيات وتتناول هذه الورقة دراسة الجامعة السعودية من جانبين رئيسين الجانب الأول الكفاءة الداخلية وقدرة المناهج الدراسية الجامعية ــ بما تحوية من عناصر مثل المحتوى المعرفي ، طرق التدريس والأنشطة والوسائل التعليمية وأساليب القياس والتقويم ـ على تحقيق المستوى العلمي العالي المناسب والذي يتفق مع خطط التنمية التي تمر بها الدولة في جميع قطاعاتها وتعمل على تحقيق أهدافه . أما الجانب الآخر الذي تتناولة الورقة فهو دراسة الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي للجامعة السعودية وقدرتها على المساهمة في حل المشكلات الإجتماعيةوالبيئية من حولها بما تقدمه من إستشارات علمية وخبارت عملية وبما تنشره من وعي ثقافي وتربوي وبما تعرضه من إسهامات خدمية للبئة الطبيعية مما يزيد من سعادة ورفاهية أبناء المجتمع السعودي وذلك عبر قنواتها المختلفة وإداراتها المتبعة والتي تشمل المكتبة المركزية العامة ، مركز خدمة المجتمع ، عمادات البحوث والإستشارات ومراكز التعليم والتدريب المستمر .

ماهية مخرجات التعليم المساهمة في تحقيق متطلبات التنمية

د. مجدي محمد طايل
جامعة الملك خالد – أبها – المملكة العربية السعودية

يعتبر تحقيق التنمية بأنواعها المختلفة مطلب حيوي ومصيري لأي دولة ، وتضع الدول الخطط والبرامج لإنجاز هذا المتطلب . كما يتم عمل قياسات لمعدلات التنمية للوقوف على مستوياتها المحققة . ولا شك أن النتائج المحققة لخطط التنمية من حيث الكم والكيف ترتبط وتتأثر بالعديد من المتغيرات والعوامل والتطورات الحديثة . وأحد أهم هذه العوامل نظم التعليم ، فإذا نظرنا إلى التعليم كنظام وبرامج التنمية كنظام بينهما علاقات تأثير وتأثر ، فإنه يمكن القول أن مخرجات أي نظام هي مدخلات لنظام آخر . ومن العوامل المؤثرة على كفاءة وفعالية أي نظام مدى جودة عناصر مدخلاته . وبناءاً على ذلك تتأثر برامج التنمية كنظام بمدى جودة مدخلاته والتي يعتبر من أهم عناصرها المورد البشري والذي هو في نفس الوقت أحد أهم مخرجات نظم التعليم .

فأحد متطلبات نظم التعليم الفعالة القادرة على توفير الكوادر البشرية في التخصصات المختلفة اللازمة لسد حاجات أسواق العمل من المهن المتعددة والتي لها تأثير معلوماتي ومهني ودور إنساني . كذلك لا يمكن تحقيق نقلة نوعية في العمل والتعليم والمهارات لتحقيق التنمية المرجوة مالم تطور نظم وأساليب التعليم وجعل العمل والتفكير والمهارات أكثر تركيزاً وتنوعاً وأن نقتنع بأن الأساليب التقليدية والروتينية في التعليم أصبحت مستهلكة وبالية وعديمة الفعالية في التعامل مع عالم المتغيرات والمعرفة والتنافس المفتوح . فنظم التعليم هي وحدات مبرمجة من الفكر والمعرفة والسلوك تركز على العقل والروح والسلوك وتبني الإنسان المتوازن عقلياً ونفسياً وإجتماعياً وجسمانياً وسلوكياً . وإذا حدث إتصال في مرحلة من مراحل التعليم مع بقية وحدات قطاعات

المجتمع حدث خلل في البناء الإقتصادي والإجتماعي في الدولة وإنخفضت معدلات التنمية.

تتناول ورقة العمل فكرة تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية من خلال ثلاثة محاور أساسية تشتمل :

المحور الأول : مخرجات نظم التعليم .

المحور الثاني : متطلبات التنمية .

المحور الثالث : ماهية المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية .

إشكالية التوفيق بين المتطلب الجامعي ومتطلب سوق العمل (تقنية المعلومات والاتصالات .. نموذجًا)

د. خالد محمد الرويحي و أ.د. هشام الراوي
جامعة البحرين - مملكة البحرين

إن التقدم التقني الهائل الذي شهده العالم خلال السنوات القليلة الماضية قد ساهم وبشكل مباشر في إحداث تغيير جذري للمجتمع العالمي سواء من الناحية الإجتماعية أوالإقتصادية أو السياسية ، وذلك بسبب ظهور أجيال جديدة من المنتجات الصناعية المتقدمة ، خصوصاً في قطاع تقنية المعلومات والإتصالات (Information & Communication Technology "ICT")، والتي أدت إلى إيجاد حلول نوعية للمشاكل التي كان يصعب حلها من دون تقنيات متقدمة . وليس أدل من ذلك على ما أفرزته ظهور الهواتف المتنقلة الرقمية من إلغاء للحدود الجغرافية وإتساع الهوة الأمنية بين المستخدمين من جهة ، وحكومات الدول من جهة أخرى .

وبسبب هذا التقدم المتسارع المشاهد في المنتجات الصناعية ، أصبح من الصعب على الفرد والمؤسسات والشركات في الدول النامية مواكبة هذا التقدم ، أو حتى القدرة على إستهلاكه . وبما أن الدول تعتمد إعتماداً كلياً على الجامعات لإكتساب المعارف الجديدة وتوطين علومها ، نرى أنه حتى الجامعات صارت في مستويات أدنى من مستويات سوق العمل ، بسبب إختلافات إحتياجات هذه الأسواق عن ما تخرجه الجامعات .

لذلك يؤخذ في الوقت الراهن على الجامعات قصور مخرجاتها عما يتطلبه سوق العمل - في الغالب المحلي - من خبرات ومهارات فنية وحرفية ، على الرغم ما تمتلكه هذه المخرجات من إمكانيات نظرية تتناسب وتتنافس في مستواها مع مخرجات نظيراتها في الجامعات العالمية . وبالتالي تحدث إشكالية التوافق بين المتطلبات الجامعية التي تحرص على رصانة المستوى العلمي

وإعتماديته العالمية ، وبين متطلبات سوق العمل التي لا يمكن تجاوزها لأن هذه السوق تعد المصب الأساسي لمعظم هذه المخرجات ،إذ أن عدم أهلية هذه المخرجات لسد حاجات سوق العمل ستجعل من هذه المخرجات عبئاً إجتماعياً وسياسياً وإقتصادياً ، إضافة إلى خسارة هذه الموارد البشرية وكل ما إستثمر في تنميتها ، إلا النسبة المحدودة منها التي إختارت أن تواصل تعليمها العالي .

تتناول هذه الورقة بالدراسة والعرض جوانب الإشكالية متخذة من مجال تقنية المعلومات والإتصالات نموذجاً ، بسبب إضطراد وتسارع التطور والتغير فيه كمجال علمي تطبيقي ، وكذلك ارتفاع وتيرة التغير في المتطلبات المهنية وزيادة حاجة سوق العمل إليه بشكل متزايد – إقليمياً ودولياً – لمخرجات ماهرة ، هرمية التشكيل ، لا تنحصر في المخرجات الجامعية الأولية بل تبدأ دونها ، على مستوى الدبلوم المشارك ومادونه ، وترتفع فوقها ، على مستوى البكالوريوس وما بعده ، وتتنوع في تخصصاتها وخبراتها ، مما يجعل سرعة المواكبة والتنوع والتكيف على المستويين العلمي والمهني أكثر إلحاحاً وصعوبة. تقدم هذه الورقة حلولاً ومقترحات قابلة للتطبيق خليجياً متأتية من دراسة ومعايشة هذه الإشكاليات بأبعادها الجامعية والمهنية وحتى الإجتماعية والتمويلية وتقترح بدائل تحافظ على الموازنة بين تلبية متطلبات سوق العمل أو على الأقل جزءاً منها ، مع المحافظة على الرصانة العلمية الجامعية بما يجسر الهوة بين مخرجات الجامعات وإحتياجات سوق العمل ، مع ضمان الإبقاء على ريادة الجامعات وأنها تساهم في تنمية وتطوير سوق العمل ولا تنخفض به . كما وسيتم في الورقة مناقشة مشروع كلية العلوم التطبيقية والتدريب ، الذي ستبدأ جامعة البحرين في تطبيقه قريباً، كنموذج عملي للحلول التي من الممكن تبنيها لمعالجة الإشكالية المطروحة .

Engineering Education Excellence at King Abdul Aziz University

Youssef A. Shatilla
Faculty of Engineering, King Abdulaziz University
P.O. Box. 80204 Jeddah 21589, Saudi Arabia

Engineering education at King Abdul Aziz University (KAAU) is undergoing a powerful paradigm shift that is driven by the desire to achieve stronger ties with industry. One avenue through which this shift is going to materialize is the offering of a new course, Introduction to Engineering Design, IE201, which is mandatory for all engineering students. The goal of the new course is to introduce students to the Engineering Method (EM) which can be accomplished by focusing on 1) Self Regulation, 2) Communication, 3) Working Cooperatively and Collaboratively, 4) Problem Solving, 5) Modeling, and 6) Quality. These objectives are achieved by the use of Active Learning in class where student teams, continuous improvement of the learning process and constructivist learning exercises are routinely used. The course topics are delivered in three different learning environments which resulted in creating three different course sessions; 1) Concepts, 2) Laboratory, and 3) Modeling. One of the more important tasks of the course is to make the students familiar with work products assessment process which focuses on quality as perceived by the customer (instructor). In this paper, we present our experience with delivering the new course for the first time during the Summer Term of 2003 at KAAU.

Index Terms -Active Learning, KAAU, Engineering Method

فهرس بأسماء الباحثين مرتبة أبجديًا

إســـــــــم البـــــــاحث	رقم الصفحة
إبراهيم علي علوي	٦٠
إحسان محمود إبراهيم الحلبي ، مريم عبدالقادر سلامة	٥٨
أحمد إبراهيم غنيم	١٣
أروى يوسف الأعمى	٦٩
توم شيرمن ، رندا عبد المجيد	٦٦
جار الله بن صالح الغامدي	٢٠
حاتم بن أحمد شفي	٧٠
حبيب الله بن محمد رحيم التركستاني	٤٤
حسن عبدالسلام الشرقاوي	٦٤
حسين المديني ، د. نادر البستاكي	٣٧
خالد الـرويـحي	١٠٤
راشد بن حمد الكثيري	٨٣
رضا عبد العال، عبد الله مهرجى	٥٧
سالم أحمد سحاب	٤٩
سعد بن محمد سليمان، حسين محمد المدني	٩١
سعيد أحمد عسيري	٧٥
سعيد بن حمد الربيعي	٨٧
سعيد بن محمد العمودي	٢٩
سعيد عبد الله حارب	٩٤
سمر بنت محمد السقاف	٥٤
سمير بن علوان البيات	٨٩

إســـــــــــم البـــــــاحث	رقم الصفحة
سميرة هاشم باروم	٣٨
سيد أحمد محمد	١١
سهل نشأت عبد الجواد	١١
صالح بن إبراهيم الصنيع	٣٥
صالح بن عبد الرحمن العمرو	٧٣
صدقي رياض	٥٦
عبد الاله عبد الله المشرف	٩٢
عبد الرحمن بن أحمد محمد صائغ	٥١
عبد الله بن إبراهيم المرشد	٢٧
عبد الحميد محمد رجب	١
عبد الحي بن أحمد السبحي	١٠١
عبد المنعم بن عبد السلام الحياني ، عودة بن مسعود الحازمي	٦٢
عبد ذياب العجيلي	٧٧
عبيد بن علي آل مظف	٣١
علاء الدين متولي ، خلف حسن الطحاوي ، جورج قسطانيان ، أحمد بن جمعة الريامي	٧
علي الكنيسي	٩
علي عبد الله الزهراني، هناء عبدالرحيم يماني	١٧
علي ناصر شتوي آل زاهر	٤٦
عمر بن سعيد آل مشيط	١٥
عمر بن عبدالله السويلم	٤٨
عواطف أمين يوسف	٧٩

أسماء الباحثين

إســـــــــــم البـــــــــاحث	رقم الصفحة
عيد لافي العتيبي ، أحمد محفوظ	٩٧
ليلى جابر آل جابر	٨٥
مجـدي محـمد طايل	١٠٢
محسن بن عبد الرحمن المحسن	٢٣
محمد المدني ، محمد أبو العلا	٦٧
محمد بن سعد آل حمود	٦
محمد بن معجب الحامد ، عبد الحليم عبدالعزيزمازي ، عبد الله عبدالرحمن العثمان	٣٣
محمد علي يوسف	١٠
د. محمود بن محمد نقادي ، د. عبدالعزيز بن عبدالرحمن الصويان، د. حسين بهلولي و د. مصطفى محمد حريري	٤١
محمود نديم نحاس، عبد الله مهرجي	٣٩
مريم عبد الله الصبان	٢١
منصور بن عوض القحطاني	٢٥
نادر البستاكي، عبد الرحيم عباس، حسين المديني	٥
نبيل صلاح محمود العربي	١٩
نصر عارف	٥٣
هاشم بن حمزة نور	٣
وحيد بن حمزه هاشم	٤٣
ياسر علي حجازي ، د. عبد الله عمر بافيل ، وليد حسين أبو الفرج	٤٢
يوسـف شتـــيـلا	١٠٦

فهرس العناوين مرتبة حسب أرقام المقالات

رقم البحث	عنوان الورقة البحثية	اسم الباحث وعنوانه	رقم الصفحة
١-١	نموذج تعليمي جديد متعدد الوسائط مبني باستخدام أساليب التعليم الالكتروني الموائمة والانترنت لتدريس مواد علوم الحاسبات.	عبد الحميد محمد رجب جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية	١
١-٢	أثر التطور التقني على تحسين جودة العملية التعليمية والإرتقاء بجودة الخريجين في ضوء المعايير الدولية للإعتماد الأكاديمي.	د.هاشم بن حمزة نور كلية العلوم المالية والإدارية ، جامعة طيبة	٣
١-٣	The Use of Software Tools for Chemical Engineering Education Students' Evaluations.	Nader Al-Bastaki, Abderrahim Abbas & Hussain Al-Madani College of Engineering, University of Bahrain, Bahrain	٥
١-٤	دور التقويم الذاتي في تحقيق الجودة في مخرجات البرامج الأكاديمية.	محمد بن سعد آل حمود جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية	٦
١-٥	فعالية برنامج تدريبي مصمم باستخدام الحاسوب في تنمية الثقافة الاختبارية لدى المعلمين في أثناء الخدمة بسلطنة عمان (دراسة عبر التخصصات).	علاء الدين متولي ، خلف حسن الطحاوي ، جورج قسطانيان ، أحمد بن جمعة الريامي كلية التربية ، صور ، سلطنة عمان	٧

رقم البحث	عنوان الورقـة البحثيـة	اسم الباحث وعنوانـه	رقم الصفحة
١-٦	البحث العلمي ودوره في بناء جامعة حديثه.	د. علي الكنيسي جامعة زايد – دبي – الإمارات العربية المتحدة	٩
١-٧	The AAST Collaboration in the Development of Multi-media E-learning Solutions.	Mohamed Aly Youssef Arab Academy for Since & Technology (AAST), Alexandria, Egyp.	١٠
١-٨	تطوير أعضاء هيئة التدريس تجربة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.	د. سهل نشأت عبد الجواد ، د. سيد أحمد محمد جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، الظهران – المملكة العربية السعودية	١١
١-٩	كليات الادارة: الأزمة والحل.	أ .د. أحمد إبراهيم غنيم أستاذ ادارة الأعمال ، كلية الاقتصاد والادارة ، جامعة الملك عبد العزيز	١٣
١-١٠	عوامل وتأثير نجاح تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجامعات السعودية.	د. عمر بن سعيد آل مشيط نظم المعلومات الإدارية ، جامعة الملك خالد	١٥
١-١١	رؤية مستقبلية للتعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي السعودي.	علي عبد الله الزهراني، هناء عبدالرحيم يماني جامعة ام القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية	١٧
١-١٢	مشروع الجامعة الإفتراضية : المنافع والتكاليف.	د . نبيل صلاح محمود العربي جامعة القصيم ، القصيم ، المملكة العربية السعودية	١٩

رقم البحث	عنوان الورقة البحثية	اسم الباحث وعنوانه	رقم الصفحة
١-١٣	دور كلية علوم وهندسة الحاسب الآلي في تخريج الكفاءات الوطنية المؤهلة.	د . جار الله بن صالح الغامدي جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، الظهران – المملكة العربية السعودية.	٢٠
١-١٤	عضو هيئة التدريس من يختاره؟ وكيف يتم إعداده؟ ولماذا نقومه؟	د . مريم عبد الله الصبان جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.	٢١
١-١٥	الإحتراف الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس مفهومه ومعوقاته وسبل النهوض به.	د. محسن بن عبد الرحمن المحسن جامعة القصيم ، القصيم ، المملكة العربية السعودية.	٢٣
١-١٦	الإنفاق على البحث العلمي الجامعي: الواقع والمأمول.	منصور بن عوض القحطاني جامعة الملك خالد، أبها، المملكة العربية السعودية.	٢٥
١-١٧	قدرات البحث والتطوير التقني في الخطة الخمسية الأولى للعلوم والتقنية.	د. عبد الله بن إبراهيم المرشد مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، الرياض– المملكة العربية السعودية.	٢٧
١-١٨	تطوير التدريس والتعلم في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن باستخدام التعلم الإلكتروني.	سعيد بن محمد العمودي جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية.	٢٩
١-٢	Attitudes toward the Effects of Privatization on The Employment System A Study of Undergraduate College Students in Saudi Arabia.	Obaid A. Al-Modaf King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia.	٣١

رقم البحث	عنوان الورقة البحثية	اسم الباحث وعنوانه	رقم الصفحة
٢-٢	جهود وزارة التعليم العالي لتحقيق المواءمة مع إحتياجات سوق العمل.	د. محمد بن معجب الحامد ، عبد الحليم عبدالعزيزمازي ، د. عبد الله عبد الرحمن العثمان وزارة التعليم العالي ، الرياض ، المملكة العربية السعودية.	٣٣
٣-٢	الخطط الدراسية بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي (أقسام علم النفس أنموذجاً) المشكلة ورؤية للحل.	صالح بن إبراهيم الصنيع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.	٣٥
٤-٢	A Comparison of Coupled BSc and Associated Diploma Programs in the College of Engineering, University of Bahrain.	Hussain Al-Madani & Nadir albastaki College of Engineering, University of Bahrain, Bahrain.	٣٧
٥-٢	التعليم الموازي ضرورة عصرية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.	د . سميرة هاشم باروم جامعة الملك عبد العزيز ، جدة – المملكة العربية السعودية.	٣٨
٦-٢	أهمية استخدام اللغة العربية في التعليم الجامعي وإمكانية مواكبتها للتطورات الحديثة.	محمود نديم نحاس، عبد الله مهرجي جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.	٣٩
٧-٢	العناية بالعلوم الأساسية ومقومات الإعداد المهني للطلاب في كلية العلوم بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن.	د. محمود بن محمد نقادي ، د. عبدالعزيز بن عبدالرحمن الصويان ، د. حسين بهلولي و د. مصطفى محمد حريري جامعة الملك فهد للبترول	٤١

رقم البحث	عنوان الورقة البحثية	اسم الباحث وعنوانه	رقم الصفحة
		والمعادن ، الظهران ، المملكة العربية السعودية.	
٢-٨	AN ENTREPRENEURSHIP PROGRAM AS A PARADIGM SHIFT	د. ياسر علي حجازي ، د. عبدالله عمر بافيل ، أ.د. وليد حسين أبو الفرج جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.	٤٢
٢-٩	تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية.	د. وحيد بن حمزه هاشم جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.	٤٣
٢-١٠	المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل .	أ.د. حبيب الله بن محمد رحيم التركستاني أستاذ ادارة الأعمال والتسويق الدولي كلية الاقتصاد والادارة ، جامعة الملك عبدالعزيز.	٤٤
٢-١١	القدرات المطلوبة في تطوير جودة الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي لمواجهة تحديات عصر العولمة.	د. علي ناصر شتوي آل زاهر قسم التربية والإدارة التربوية ، كلية التربية ، جامعة الملك خالد ، أبها – المملكة العربية السعودية.	٤٦
٢-١٢	تجربة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في برامج التدريب والتوظيف.	عمر بن عبدالله السويلم جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، الظهران ، المملكة العربية السعودية.	٤٨

رقم البحث	عنوان الورقة البحثية	اسم الباحث وعنوانه	رقم الصفحة
٣-١	المواءمة بين المحتوى التعليمي والبرامج التدريبية (نماذج قائمة).	أ.د سالم أحمد سحاب جامعة الملك عيد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية	٤٩
٣-٢	تطوير البرامج التعليمية والتدريبية في مؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون : نموذج مقترح.	أ.د. عبد الرحمن بن أحمد محمد صائغ أستاذ إدارة الجامعات وتخطيط إقتصاديات التعليم العالي جامعة الملك سعود.	٥١
٣-٣	التعليم والتنمية : جدلية الأسباب والنتائج.	د. نصر عارف جامعة زايد ، دبي - الإمارات العربية المتحدة	٥٣
٣-٤	شطر الطالبات والتخطيط نحو التطوير وإستحداث برامج جديدة.	د. سمر بنت محمد السقاف جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.	٥٤
٣-٥	Restructuring Educational Programs through e-Learning.	Sedki Riad Virginia Tech, Blacksburg, Virginia, USA	٥٦
٣-٦	إنجازات وإستعدادات كلية الهندسة بجامعة الملك عبدالعزيز لتحقيق متطلبات معايير الأعتماد الأكاديمى الجديدة EC 2000.	أ. د. رضا عبد العال ، د. عبدالله مهرجى جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.	٥٧
٣-٧	تنمية الكفايات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظام الاعتماد الأكاديمي.	إحسان محمود إبراهيم الحلبي د. مريم عبد القادر سلامة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية	٥٨

رقم البحث	عنوان الورقة البحثية	اسم الباحث وعنوانه	رقم الصفحة
٣-٨	مادة التطوير : منهج التفكير.	د. إبراهيم علي علوي جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.	٦٠
٣-٩	دليل الطالب للمنهج الدراسي : وسيلة مهمة لتطوير المناهج الدراسية.	د. عبد المنعم بن عبد السلام الحياني ، د. عودة بن مسعود الحازمي جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.	٦٢
٣-١٠	تدريب ما بعد الجامعة وأثره على العمل: تحديات وحلول إدارية مبتكرة.	أ. حسن عبدالسلام الشرقاوي إدارة تدريب شركة الكهرباء السعودية، جدة ، المملكة العربية السعودية.	٦٤
٣-١١	Effective Learning Environments.	Randa F. Abdelmagid, Thomas M. Sherman Virginia Tech, Blacksburg, Virginia, USA.	٦٦
٣-١٢	Development of an Undergraduate Curriculum in Mechatronic Engineering.	Mohammed M. El-Madany, Mohammed Abou El-Ela King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia.	٦٧
٣-١٣	التعلم من خلال خدمة المجتمع في جامعة الملك عبدالعزيز: تجربة ناجحة في مادة بناء مواقع الشبكة العنكبوتية في قسم الطالبات.	أروى يوسف الأعمى جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.	٦٩
٣-١٤	إعداد وتأهيل القيادات التربوية المدرسية (برنامج مقترح).	د. حاتم بن أحمد شفي مدارس قرطبة الأهلية ، جدة ، المملكة العربية السعودية.	٧٠

رقم البحث	عنوان الورقة البحثية	اسم الباحث وعنوانه	رقم الصفحة
٣-١٥	دور التدريب المهني في تدعيم سياسات توطين الوظائف.	د. صالح بن عبد الرحمن العمرو المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ، الرياض ، المملكة العربية السعودية.	٧٣
٣-١٦	موقع المادة الدراسية على الانترنت كمثال على جدوى استخدام التقنية الحديثة في التعليم الجامعي.	د. سعيد أحمد عسيري جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.	٧٥
٣-١٧	إستخدام التقنيات المتقدمة في رصد مواهب الطلبة وتعزيزها : مواكبة إحتياجات سوق العمل في دول مجلس التعاون.	د. عبد ذياب العجيلي رئيس قسم نظم المعلومات الإدارية ، كلية تقنية المعلومات، جامعة البحرين	٧٧
٣-١٨	تطوير المناهج الدراسية بالجامعات لمواجهة إحتياجات سوق العمل السعودي : دراسة تطبيقية بقسم الإدارة العامة – جامعة الملك عبد العزيز.	د. عواطف أمين يوسف جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.	٧٩
٤-١	برامج التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤية للإصلاح.	راشد بن حمد الكثيري جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.	٨٣
٤-٢	إقتراح إنشاء مركز لخدمة الطالبات وأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم.	د . ليلى جابر آل غالب جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.	٨٥

رقم البحث	عنوان الورقة البحثية	اسم الباحث وعنوانه	رقم الصفحة
٤-٣	التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي: نموذج سلطنة عمان.	د. سعيد بن حمد الربيعي مدير عام الجامعات والكليات الخاصة ، وزارة التعليم العالي، سلطنة عمان.	٨٧
٤-٤	اللجان الإستشارية من رجال الأعمال والأكاديميين تجربة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.	سمير بن علوان البيات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، الدمام ، المملكة العربية السعودية.	٨٩
٤-٥	A Need for Restructuring of Engineering Education.	Saad M.A. Suliman and Hussain M.N. Al-Madani College of Engineering, University of Bahrain, Bahrain.	٩١
٤-٦	التعليم العام والتعليم الجانعي في دول مجلس التعاون بدول الخليج الواقع والتطلعات في ضوء وثيقة الآراء للأمير عبد الله بن عبد العزيز.	د. عبد الاله عبد الله المشرف مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي ، الرياض ، المملكة العربية السعودية.	٩٢
٤-٧	تطوير قدرات عضو هيئة التدريس وتقويم أدائه.	د. سعيد عبد الله حارب جامعة الأمارات العربية المتحدة ، العين ، الأمارات العربية المتحدة.	٩٤
٤-٨	نحو الإرتقاء بطرق إعداد وتقديم وعرض المادة العلمية ومواكبتها للتطورات الحديثة في ظل التحديات التي يشهدها التعليم العالي: تجربة جامعة الملك خالد.	د. عيد لاقي العتيبي ، أحمد محفوظ جامعة الملك خالد ، أبها ، المملكة العربية السعودية.	٩٧

رقم البحث	عنوان الورقة البحثية	اسم الباحث وعنوانه	رقم الصفحة
٤-٩	تطوير المناهج في الجامعة السعودية من أين يبدأ وكيف.	عبد الحي بن أحمد السبحي جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.	١٠١
٤-١٠	ماهية مخرجات التعليم المساهمة في تحقيق متطلبات التنمية.	د. مجدي محمد طايل جامعة الملك خالد ، أبها ، المملكة العربية السعودية.	١٠٢
٤-١١	إشكالية التوفيق بين المتطلب الجامعي ومتطلب سوق العمل (تقنية المعلومات والاتصالات .. نموذجًا)	د.خالد الرويحي و أ. د. هشام الراوي جامعة البحرين مملكة البحرين	١٠٤
٤-١٢	Engineering Education Excellence at King Abdul Aziz University.	د. يوسف عبد المنعم شتيلا جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.	١٠٦

مطابع جامعة الملك عبدالعزيز

مطابع جامعة الملك عبدالعزيز